حدس

ديمقراطية - علمانية
مواطنة - تنمية - سلام

العدد (٤) ٤ / نيسان - أبريل/ ٢٠٢٦ — صحيفة صادرة عن الحزب الدستوري السوري

الافتتاحية ...

نهج "التسليف"...
قولبة المجتمع والدولة في سوريا

مرّ أكثر من عام على وصول "هيئة تحرير الشام" إلى سدة السلطة بقيادة أحمد الشرع، وهذه مدة كافية لتمييز الاتجاهات البنيوية للحكم بعيداً عن تبريرات المرحلة الانتقالية، حيث أن السؤال لم يعد متعلقاً بتثبيت السيطرة أو إدارة الفراغ، بل بطبيعة الدولة التي يجري تشكيلها بعد خمسة عشر عاماً من حرب مدمّرة.

خلال هذا العام، برز اتجاه يمكن رصده وربط مؤشراته المتراكمة، فقد آثرت السلطة الانتقالية إلى اختيار الصف الأول من القيادات العسكرية والإدارية من شخصيات كانت رئيسية وفاعلة في الهيئة، أو ذات صلة تاريخية بالجماعات الجهادية، أو محسوبة عليها، مع التغاضي أو المباركة "من الخلف" لتوسيع قاعدة الدعوة في المجتمع، من خلال المساجد والحلقات، أو من خلال إقامة المصليات في الجامعات، أو عبر التركيز على التعليم الديني للصغار، وكذلك عبر اختراع منصب الشيخ في مؤسسات الدولة، الذي تفوق صلاحياته صلاحيات المدراء العامين، أو من خلال تعاميم إدارية معينة، مثل منع الموظفات في القطاع العام من وضع المكياج خلال أوقات الدوام، ومؤخراً قرار محافظ دمشق حصر بيع المشروبات الكحولية في مناطق ذات أغلبية مسيحية فقط.

لم تكن هذه المؤشرات في الفضاء العام مفصولة عن اتجاه إخضاعي واضح تجاه ما تعتبرهم السلطة بأنهم أقليات، فمنحت نفسها حقّ احتكار الأكثرية الدينية، وحقّ تصنيف الآخرين، فارتكبت قواتها مجازر على نطاق واسع في مدن الساحل بحق مدنيين "علويين" وفي السويداء بحق مدنيين "دروز"، وهذا المنطق الإخضاعي هو جزء من سياسة ممنهجة لها هدف محدد، وهو شرعنة السلطة الانتقالية بوصفها ممثلة الأكثرية في وجه أقليات، هم إما فلول أو خونة انفصاليون.

المصطلحات الشائعة مثل "الأسلمة" أو "تديين المجال العام" أو حتى "السلفية السياسية" لا تكفي لتوصيف ما يجري

ولهذا السبب نقترح في الحزب الدستوري السوري استخدام مصطلح "تسليف المجتمع". فنحن لا نطرحه كشعار سياسي، بل كمفهوم تحليلي يصف عملية محددة، تتمثل في نقل المرجعية السلفية من الحقل الدعوي الطوعي إلى الحقل المؤسسي الإلزامي، بحيث تصبح معياراً ناظماً للسياسات العامة، ومصدراً ضمنياً للشرعية، وأداة لإعادة تعريف الانتماء الوطني.

المصطلحات الشائعة مثل "الأسلمة" أو "تديين المجال العام" أو حتى "السلفية السياسية" لا تكفي لتوصيف ما يجري، فالأسلمة قد تعني ببساطة حضوراً دينياً في السياسة، أو تشريعاً مستنداً إلى مرجعية دينية، أما ما نشهده اليوم فهو أعمق من ذلك، إنه سعي لإعادة قولبة المجتمع ذاته وفق تصور سلفي معياري، وتحويل هذا التصور إلى إطار تنظيمي للدولة. هنا لا تكون المسألة مجرد هوية فكرية لفصيل حاكم، بل عملية هندسة اجتماعية من أعلى.

يرتكز هذا المسار على فكرة تمثيل "الأكثرية السنية" بوصفها مصدر الشرعية السياسية، غير أن هذا الطرح ينطوي على إشكاليتين جوهريتين، الإشكالية الأولى هي أن الأكثرية ليست وحدة فكرية أو فقهية متجانسة، بل فضاء متعدد الاتجاهات والتقاليد، والإشكالية الثانية هي أن تحويل الأكثرية الدينية إلى أساس حصري للشرعية من شأنه أن يقوّض مفهوم المواطنة المتساوية ويستبدله بمنطق المطابقة العقدية.

في تجارب إقليمية عدة، أدى تثبيت تفسير ديني محدد كهوية رسمية للدولة إلى تضييق قاعدة الحكم بدلاً من توسيعها، ففي إيران بعد عام ١٩٧٩، تم إرساء نظام يقوم على مرجعية مذهبية محددة، ما أفضى إلى بنية سياسية مغلقة تواجه دورياً أزمات شرعية داخلية، وفي أفغانستان تحت حكم طالبان، تحولت القراءة الدينية إلى إطار حاكم شامل، وكانت النتيجة عزلة سياسية واقتصادية عميقة، وكذلك السودان خلال عهد عمر البشير، وقد بيّنت التجربة أن "الأسلمة من أعلى" لم تؤسس لاستقرار مستدام، بل انتهت إلى تفكك داخلي وانهيار سياسي، كما أن القاسم المشترك في هذه التجارب ليس مجرد حضور الدين في المجال العام، بل احتكار تفسيره وتحويله إلى معيار وحيد للانتماء السياسي.

لا تكون الدولة حيادية حين يصبح الانسجام الأيديولوجي معياراً ضمنياً للاندماج الكامل في مؤسساتها

وفي بلد مثل سوريا، خارج من حرب طويلة، شهدت انقسامات اجتماعية عميقة، فإن إعادة بناء الثقة تحتاج إلى توسيع دوائر التمثيل والاحتواء، فالحرب السورية خلفت هشاشة عميقة في النسيج الوطني، وأي مسار يعيد تعريف الدولة على أساس معيار عقدي واحد يضيف هشاشة جديدة بدلاً من معالجة القديمة.

حين يُعاد ترتيب المجال العام بحيث يصبح الانسجام الأيديولوجي معياراً ضمنياً للاندماج الكامل في مؤسسات الدولة، تنتقل الدولة من موقع الحياد إلى موقع الاصطفاف، ومع هذا الانتقال، يتقلص تعريف "السوري" من مفهوم قانوني–سياسي قائم على المواطنة، إلى تعريف أقرب إلى الانتماء المذهبي.

إن التحول من حركة ذات خلفية جهادية إلى سلطة دولة يقتضي إعادة تعريف عميقة للوظيفة السياسية، فالتنظيم العقائدي يقوم بطبيعته على وضوح معياري وتجانس داخلي، بينما تقوم الدولة الحديثة على إدارة التعدد، وعندما تنتقل المعايير التنظيمية إلى مؤسسات الحكم من دون تفكيكها وإعادة صياغتها، تتحول الدولة إلى امتداد لبنية الجماعة، لا إلى إطار يتجاوزها.

بعد أكثر من عام في الحكم، تبدو مؤشرات "التسليف" أقرب إلى مسار ترسيخ هوية أيديولوجية داخل الدولة، لا إلى مسار تحييدها، ومن منظور تحليلي، يحمل هذا المسار تناقضاً بنيوياً، فكلما تعمّق الطابع المعياري الضيق، تقلصت القاعدة الاجتماعية والسياسية التي يمكن أن يستند إليها الحكم على المدى المتوسط والبعيد.

إن اختزال الهوية الوطنية في قراءة واحدة لا يعيد بناء دولة منهكة، بل يعيد تعريفها على نحو يهدد اتساعها التاريخي، وهنا تكمن خطورة اللحظة، التي لا تكمن في حضور الدين، بل في تحويله إلى معيار حصري لتعريف المجتمع والدولة معاً.

المحتويات

الافتتاحية (١)

نهج "التسليف"...
قولبة المجتمع والدولة في سوريا

ملف العدد (٢-٣)

الشباب السوري والسياسة:
من الحضور الثوري إلى الإقصاء البنيوي
وتحديات إعادة التمكين

مقالات رأي (٤-٥-٦-٧)

ترامب ونتنياهو وجنون العظمة

العمق المفقود:
ارتدادات الزلزال السوري في الخليج

الانتهاكات المستمرة للحريات العامة والخاصة

"سلطة" وعلاقات دولية بلا حامل وطني

تحليل سياسي (٨-٩)

الحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران:
ديناميات الميدان، التداعيات، وحدود القوة

قضايا راهنة (١٠-١١)

الطفولة في سوريا: جيل الحرب
والانعكاسات الاجتماعية والنفسية
وخطورة التهميش

مؤشرات (١٢-١٣)

الزراعة في سوريا:
من ركيزة للاستقرار إلى اقتصاد هشّ
متعدد الأزمات

ذاكرة المستقبل (١٤)

أكثم نعيسة ...
سيرة رائد من جيل التأسيس
للدفاع عن الحريات والديمقراطية

الشباب السوري والسياسة: من الحضور الثوري إلى الإقصاء البنيوي وتحديات إعادة التمكين

عمر المختار

المقدمة

مع انطلاق الانتفاضة السورية عام ٢٠١١ برز السؤال المهم عن دور الشباب في الحياة السياسية، وعلى الرغم من أن الانتفاضة في بداياتها برز فيها الحضور الشبابي من خلال التنسيقيات والتجمعات الشبابية الطامحة للتغيير حينها "كالشباب السوري الثائر" وغيرها، إلا أن هذا الحضور ما لبث أن تضاءل مع تحول الانتفاضة باتجاه العسكرة والتسليح وانحسار دور التنسيقيات عن قيادة وتنظيم ذلك الحراك.

ولكي نفهم الحالة السياسية السورية واستعصاءها، علينا أن نقف أولاً عند حدود المشاركة السياسية الشبابية في المشهد السوري، ونحاول أن نفكك الأسباب التي أدت لوجود إشكالية حقيقية ما بين الشباب والسياسة.

السياسة والهوية وبدايات التشكّل السياسي:

إن السياسة بمفهومها البسيط هي فن الممكن، لكن إذا خرجنا عن هذا المفهوم قليلاً لوجدنا أن السياسة هي التعبير الحقيقي عن تناقضات المجتمع وتوجهاته، وأن الناظم والموجه لهذه التناقضات هي الأحزاب السياسية، التي تعتبر بدورها أعلى شكل من أشكال تنظيم المجتمع إلى جانب التنظيمات المدنية الأخرى، مثل النقابات والجمعيات والمنتديات التي هي بدورها تستمد نشاطها وحركتها من خلال حركة الأحزاب السياسية وتنوعها، وعليه فإن المجتمعات التي تخلو من حرية الحركة السياسية هي مجتمعات ميتة.

عقب إعلان المؤتمر السوري العام الاستقلال برز سؤال الهوية والانتماء لدى السوريين، (من نحن وكيف نعبر عن ذاتنا؟)

تأسست الدولة السورية الحديثة الأولى المعروفة باسم المملكة السورية رسمياً في ٨ آذار ١٩٢٠ عقب إعلان المؤتمر السوري العام الاستقلال، لكنها لم تستمر سوى أشهر قليلة، وانتهت بدخول القوات الفرنسية إلى دمشق في تموز ١٩٢٠، لكن في هذه المرحلة تحديداً برز سؤال الهوية والانتماء لدى السوريين، (من نحن وكيف نعبر عن ذاتنا؟)، هذا السؤال يعتبر اللبنة الأولى التي شكلت وعي الهوية ضمن المجتمع، وعليه فقد بدأت تتشكل أولى التنظيمات السياسية السورية المعاصرة، فنشأ التيار القومي الذي اعتبر أن سوريا قطر من أقطار الوطن العربي الذي فرّقه الاستعمار، وأن مهمته كتيار حشد كل الطاقات باتجاه تحقيق الوحدة العربية، كما نشأ التيار الشيوعي الذي اعتبر أن النضال في سوريا جزءاً من حركة عالمية تهدف لبناء مجتمع المساواة الشيوعي، كما ظهر التيار القومي الإقليمي الذي اعتبر سوريا السياسية الحديثة جزءا لا يتجزأ من سوريا الطبيعية التي قسّمها الاستعمار لأربع مناطق نفوذ، وأن مهمته كتيار إعادة توحيد هذه المناطق تحت راية الدولة الإقليمية المتنوعة، كما ظهر أيضاً تيار الإسلام السياسي الذي اعتبر أن أولى مهامه وآخرها هو إعادة إحياء الدولة الإسلامية الواحدة الممتدة شرقاً وغرباً.

لكن رغم هذا التنوع في التيارات وتوجهاتها وانطلاقها من سؤال الهوية والانتماء، إلا أنها تشترك جميعها في نقطتين مهمتين جداً:

١- أن معظم الذين أسسوا تلك التيارات وانخرطوا فيها هم من الجيل الشاب الذي التقط بعض المعارف من خلال اهتماماته وقراءاته، ولأن سوريا حينها كانت قد انفتحت على معظم التيارات الفكرية في العالم، فقد كان من الطبيعي أن تجذب تلك التيارات الشباب نحوها، ذلك لأن اهتمامات الشباب تنشأ من الوسط الذي يعيشون فيه وما يقدمه من معرفة متاحة.

٢- غياب السؤال الأهم (من نحن كسوريين؟) ففي الوقت الذي تشكلت فيه الدولة الأولى، ونتيجة لزخم ما أتيح من معرفة وتوجهات، كان من الصعب جداً تناول سوريا بمعزل عن محيطها القومي أو الديني أو حتى العالمي.

مرحلة التعددية السياسية وصعود التجربة البرلمانية:

ومع دخول القوات الفرنسية إلى سوريا، وما حملته معها من قيم الثورة الفرنسية والحضارة الأوروبية ومنجزاتها، فقد تفتح العقل السياسي لدى الشباب السوري أكثر وتعددت خياراته السياسية، وتبلورت لديه عدة أشكال من العمل والتوجه السياسي، وبدأت تنضج لديه عدة خيارات لنظام الحكم والتداول السياسي، ونتيجة لتراكم الخبرة السياسية فقد تشكلت الجمهورية السورية الأولى عام ١٩٣٢ وتم انتخاب محمد علي العابد رئيساً وتم اعتماد النظام الجمهوري البرلماني كنظام حكم لسوريا، وأقرّ دستور ١٩٣٢، ومن ثم دستور ١٩٥٠، ما عزز قيم المشاركة والتعددية والتداول السياسي، التي ساهمت بدورها في عملية توحيد سوريا التي نعرفها اليوم سياسيا واجتماعياً بعد قيام الفرنسيين بتقسيمها إلى خمس دول أو مناطق نفوذ، كما ساهمت تلك التعددية السياسية في تشكيل الهوية السورية الجامعة، حتى أعلن الاستقلال عام ١٩٤١، ومن ثم جلاء الفرنسيين عام ١٩٤٦.

وعلى الرغم من تعدد الانقلابات العسكرية التي حدثت في سوريا ما بين عامي ١٩٥٤-١٩٤٩ وما تخللها من حملات اعتقال وملاحقة سياسيتين، إلا أن طبيعة الجمهورية البرلمانية لم تتغير، ولم يتم احتكارها لفئة سياسية واحدة، بل على العكس تماماً فإن هذه التعددية هي نفسها التي ساهمت في استقرار وازدهار سوريا ما بين عامي ١٩٥٨-١٩٥٤، والتي يصطلح أن نسميها بالمرحلة الذهبية من تاريخ سوريا السياسي.

إن التنوع هو روح المجتمع، وإن مجتمعات اللّون الواحد لا يُكتب لها البقاء

بداية التصحر السياسي وبناء نظام الاحتكار:

بدأت حالة التصحر السياسي منذ قيام دولة الوحدة السورية المصرية عام ١٩٥٨، حيث كان من أهم شروط الوحدة من قبل الجانب المصري حل الأحزاب السياسية، التي سارعت بمعظمها من الجانب السوري لإعلان حل نفسها، دون الأخذ بالحسبان أن التنوع هو روح المجتمع، وأن مجتمعات اللّون الواحد لا يُكتب لها البقاء، وهذا ما تحقق بعد ثلاث سنوات، لتدخل بعدها سوريا حالة صراع على السلطة، ظاهره كان سياسياً وباطنه صراع مصالح وتوجهات متعددة ضمن المؤسسة العسكرية، انتهى بصعود حافظ الأسد إلى السلطة عام ١٩٧٠، الذي بدوره قام باحتواء الأحزاب السياسية تحت مظلة الجبهة الوطنية التقدمية، ليُظهر نفسه أنه يؤسس لنظام سياسي تشاركي، في حين أن الهدف منها هو تدجين تلك الأحزاب، وبالتالي تدجين المجتمع، بالإضافة لسيطرة (الحزب القائد للدولة والمجتمع) حسب المادة الثامنة من دستور عام ١٩٧٢، ما أدى لاحتكار النشاط السياسي ضمن أحزاب الجبهة غير الفاعلة، وبالتالي احتكار تمثيل ونشاط المجتمع ضمن بوتقة الحزب القائد، حتى أصبح الانتماء للبعث أو التقرب منه، وفي بعض الحالات الاستثنائية التقرب من أحد أحزاب الجبهة، هو بحد ذاته غاية لتحقيق مكسب وظيفي أو اجتماعي أو مادي.

إن ما أسس له عبد الناصر ومن بعده حافظ الأسد، من نمط حكم القائد الواحد والحزب الواحد، أدى في نهاية المطاف إلى احتكار الفضاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي العام، ولأن روح الشباب هي روح التغيير والتجديد ورفض كل ما هو قائم، فقد أدى نمط الاحتكار إلى ابتعاد الشباب شيئاً فشيئاً عن العمل السياسي والعمل المجتمعي بشكل عام، يُضاف لها القبضة الأمنية التي طالت كل من يعارض أو ينتقد القائد الأوحد والحزب الواحد.

ربيع دمشق ومحاولة كسر الجمود السياسي:

عام ٢٠٠٠ وبعد وفاة حافظ الأسد شهدت سوريا حالة من النشاط السياسي سُميت "ربيع دمشق"، وعلى الرغم من محدودية مدتها (سبعة أشهر) إلا أنها شهدت انفتاحاً سياسياً وفكرياً واجتماعياً، كما شهدت مناقشات سياسية واجتماعية ساخنة من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد كان لها صدى ما زال يتردد في النقاشات السياسية والثقافية والفكرية السورية حتى اليوم، وكان "ربيع دمشق" فرصة رأى فيها الكثيرون طريقاً نحو التغيير الديمقراطي بالتوافق ما بين السلطة والمجتمع،

تتمة في الصفحة (٣)

(تتمة)

ما قد يجنب البلاد الكثير من العثرات، خصوصاً بوجود معارضة وطنية سورية، تؤمن بالتغير السلمي والتدريجي، وظهور موقف من قبل الإسلاميين يتلاقى مع مواقف المعارضات الأخرى.

في فترة ربيع دمشق عاد الوجه الشاب ليتصدر المشهد السياسي والثقافي والاجتماعي من خلال المساهمة في اللقاءات الحوارية، ضمن المنتديات والحركات السياسية التي أعيد إحياء قسم منها، وتشكل قسم آخر في تلك المرحلة. هذا الحضور الشاب أكد على أهمية دور الشباب في التغيير، وأن التغيير من دون استثمار جهود الشباب ونشاطهم هو تغيير لا يُعول عليه، لكن سرعان ما عادت القبضة الأمنية لتحكم الطوق على رقاب السوريين.

مشاركة الشباب الفاعلة بالإنتفاضة السوري، ساهمت بشكل كبير في كسر احتكار النظام للرواية الرسمية

الانتفاضة السورية وعسكرة الدور الشبابي:

عام ٢٠١١ كان الشباب هم الوقود الفعلي للانتفاضة السورية منذ انطلاقتها، حيث تولوا قيادة التظاهرات وتنظيم الحراك الشعبي تحت مسمى (التنسيقيات)، وقد لعب الشباب دوراً سياسياً وإعلامياً محورياً من خلال توثيق الأحداث عبر الهواتف المحمولة من أجل إيصال صورة ما يجري داخل سوريا للرأي العام المحلي والإقليمي والعالمي، ما كسر احتكار النظام للرواية الرسمية، وساهم أيضاً بعودة اهتمام وتفاعل الشباب مع القضايا العامة والمجتمعية، لكن ومنذ مطلع عام ٢٠١٢ ومع بدء تحول الانتفاضة باتجاه العسكرة والتسليح، بدأ دور الشباب بالانحسار تدريجياً، حتى اختفى بشكل كامل نتيجة لحالة الاستقطاب العسكري التي عمّت الجغرافيا السورية، ففي المناطق التي كان يسيطر عليها النظام انطلقت حملات التجنيد الإلزامي والاحتياطي، رافقها في مناطق سيطرة المعارضة المسلحة دعوات بين صفوف الشباب لحمل السلاح، والانخراط ضمن الكتائب والألوية التي بدأت بالظهور، وعليه فإن عسكرة الحالة السورية أدت إلى عودة مفهوم احتكار العمل السياسي والشبابي، يُضاف إليها أن معظم الشباب الذين شهدوا بداية الحرب السورية وجدوا أنفسهم ضمن معركة لا ناقة لهم فيها ولا جمل، معركة أخذت معها طموحاتهم وأحلامهم ومستقبلهم ورغبتهم بالتغيير، فآثروا الهجرة والسفر على أن يبقوا في قلب النار، ما أدى إلى تفريغ المجتمع السوري من العنصر الشاب.

الواقع الراهن: الهوية، الإقصاء، وتحديات المشاركة:

مع هروب بشار الأسد في ٨/١٢/٢٠٢٤، أزيلت كل المعوقات المفروضة والتي كانت تقيّد العمل السياسي وتمنعه، وعاد لدى السوريين سؤال الهوية الأعمق: (من نحن كسوريين؟)، لكن مع صعود "هيئة تحرير الشام" والفصائل الجهادية المسلحة إلى رأس السلطة، وما شهدته سوريا خلال الستة عشر شهراً الأخيرة من مجازر وانتهاكات بحق العلويين والدروز والأكراد، وما رافقها من تهديد ووعيد لكل أطياف المجتمع السوري الأخرى، كان آخرها ما تعرّض له المسيحيين في السقيلبية، تعددت وتنوعت الإجابات على سؤال الهوية، إذ أن كل طرف يرى سوريا والسوريين من خلال الإطار الضيق الذي ينتمي إليه، ومن خلال ما يقدمه هذا الإطار من حماية.

وعلى الرغم من تعدد وتنوع الإجابات على هذا السؤال، إلاّ أن كل الإجابات تبقى معلقة وغير ذات جدوى من دون انخراط الشباب السوري الواعي بالمساهمة الفاعلة في صياغة تلك الهوية والانتماء، ومن هذه النقطة تحديداً يجب تحويل انخراط الشباب السوري واهتمامه بالشأن العام من مجرد تعاطف أو نشاط ميداني إلى عمل حزبي منظم ومستدام.

إن دور الشباب السوري في السياسة يتنوع بين كونه المحرك الأساسي للتغيير الميداني وبين محاولات متعثرة لانتزاع دور فاعل في الحياة السياسية العامة، فبينما برز الشباب كطليعة في الحراك الشعبي، لا يزال تمثيلهم في الكيانات السياسية التقليدية والحديثة والناشئة يواجه تحديات كبيرة، فالأزمات المعيشية والاقتصادية وضغوط الحياة اليومية والبطالة وضعف الدخل تشكل العائق الأكبر والأول لابتعاد الشباب عن العمل السياسي، حيث يُضطر الشباب لإعطاء احتياجاتهم المادية اليومية الأولوية عن الانخراط في الشأن العام، بالإضافة إلى أن عامل الخوف من الملاحقة أو الاعتقال الذي ساد عبر الخمسين عاماً الأخيرة وما رافقه من حملات تشويه لصورة ومفهوم السياسة والسياسيين ساهمت في ترسيخ أفكار سلبية عن العمل السياسي، ما خلق حاجزاً فكرياً ونفسياً لدى الأجيال الجديدة، جعل العمل السياسي بالنسبة لكثير من الشباب مغامرة غير محسوبة العواقب، جعلتهم يميلون إلى الانخراط في المنظمات الإنسانية والمدنية كبديل آمن.

يُضاف لهذا العامل أيضاً بنية الأحزاب التقليدية التي تعاني من الشيخوخة السياسية وغياب الديمقراطية الداخلية وعدم رؤية الشباب لتغيير في قيادات تلك الأحزاب لسنوات طويلة، أفقدهم الحماس للانضمام إليها، تلك الأحزاب تقودها عقلية تقليدية ترفض وتُقصي الشباب عن مراكز صنع القرار، وتكتفي بهم كأدوات ترديد شعارات وزيادة أعداد لا أكثر، يساهم أيضاً في هذا الإقصاء وعدم الاهتمام للشباب، أولئك الأفراد (كبار العمر) ذوي التجارب السياسية السابقة والفاشلة حتماً، الذين يعتبرون أنفسهم قد استحوذوا على كل المعارف الإنسانية ولا حاجة لأي إضافة جديدة عليها، هؤلاء أنفسهم ينشرون جواً من السلبية والتشاؤم والعدمية تجاه أي عمل سياسي منظم، ما دفع الكثير من الشباب لفقدان الثقة في جدوى العمل السياسي، وما رافقه من شعور بالإحباط والتشاؤم تجاه قدرة الأحزاب التقليدية على إحداث تغيير حقيقي، خصوصاً بعد سنوات من الصراع العسكري الذي طغى على العمل السياسي والمدني، بالإضافة إلى أن غياب الحياة السياسية السليمة والمنظومة التربوية المنفتحة أدياً في نهاية المطاف لدى معظم الشباب السوري إلى غياب الوعي والثقافة السياسيين، وضعف الخبرة السياسية، ما جعل الشباب السوري عُرضة للتخبط الفكري أو الاستغلال من قبل تنظيمات راديكالية متطرفة.

دور الشباب السوري حالياً قد انتقل من الفعل الاحتجاجي في الشارع إلى محاولة صياغة مشروع وطني يقوم على المواطنة والتعددية والتشاركية

لكن وعلى الرغم من ابتعاد الشباب عن الحياة السياسية العامة، إلاّ أن لهم حضور مميز ولافت خارج الأطر التقليدية والمعروفة، فوسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية شكلت لهم مساحة واسعة للتعبير عن آرائهم السياسية، وحشد التأييد للقضايا التي يؤمنون بها، إلاّ أن هذه المساحة أكثر عرضة للانتهاك والاستغلال بسبب غياب الخبرة التراكمية اللازمة للقيام بأي عمل سياسي منظم، وبنفس الوقت فإن هذه المساحة الافتراضية تبقى بعيدة كل البعد عن الممارسة اليومية واللحظية، التي بدورها تساهم في تكوين وتشكيل وتراكم الخبرة للعمل المنظم.

إن عصرنة الخطاب الحزبي والابتعاد عن الشعارات الأيديولوجية الجامدة واعتماد خطاب يحاكي احتياجات الشباب العصرية، والاستفادة من الفضاء الرقمي عبر تحويل جزء من نشاط وعمل الأحزاب إلى كيانات ذكية تتيح الانتساب والتفاعل والتصويت عبر المنصات الرقمية، كونه الوسط الذي يجيد الشباب التعامل معه أكثر من المقرات التقليدية، بالإضافة إلى الديمقراطية الداخلية وتداول السلطة ضمن الأحزاب يمكن لها أن تجذب الشباب أكثر، وهذا يتطلب التمكين والتدريب السياسي، من خلال إنشاء أكاديميات حزبية متخصصة لتدريب الشباب على آليات العمل والتنظيم والحشد السياسي، لتعويض نقص الخبرة الناتج عن عقود من التصحر السياسي، بالإضافة إلى ربط السياسة بالواقع المعيشي وإظهار كيف يمكن للعمل الحزبي أن يساهم في حل الأزمات الخدمية والاقتصادية اليومية، بدلاً من حصر النشاط السياسي في التنظير الفارغ البعيد عن الواقع.

على الرغم من استمرار تهميش الشباب السوري ونقص خبرتهم السياسية، إلاّ أن دورهم حالياً قد انتقل من الفعل الاحتجاجي في الشارع إلى محاولة صياغة مشروع وطني يقوم على المواطنة والتعددية والتشاركية.

العدد (٤) ٤ / نيسان - أبريل/ ٢٠٢٦
صحيفة صادرة عن الحزب الدستوري السوري

ترامب ونتنياهو وجنون العظمة

حسام ميرو - الأمين العام للحزب

نعيش في بقعة جغرافية تعوّدت الحروب، لا تكاد حرب تخمد حتى تشتعل أخرى. في السابق، كانت حروب المنطقة مضبوطة وفق مبدأ الردع المتبادل، الذي منع تحولها إلى حرب شاملة، وبقاءها محصورة في هذه الساحة أو تلك، خصوصاً حروب الدول التي اشتعلت فيها ثورات ما سُمّي بـ"الربيع العربي"، الذي أفضى من حيث النتائج إلى تفتيت عدد من الدول الوطنية في المنطقة، ابتداءً بليبيا مروراً بسوريا واليمن ووصولاً إلى السودان، وقد تخادمت في هذا المسار التفتيتي قوى عمياء من السلطات التاريخية المستبدة وقوى الإسلام السياسي الطامحة للسلطة ولو على حساب خراب ودمار الدول والمجتمعات، وتدمير مؤسساتها الوطنية.

كانت القوى الفاعلة إقليمياً ودولياً مهتمة بإبقاء الصراعات ضمن الدول التي نشبت فيها، والعمل على ضبط مفاعيلها ضمن الحدود، والاعتماد على وكلاء محليين تموضعوا تحت رايات دينية شيعية وسنية، لكن هذه المواجهة عبر الوكلاء لم تعد كافية لضبط الصراع المؤجل بين القوى الساعية للهيمنة على الشرق الأوسط.

خلال عام وبضعة أشهر هاجم ترامب خصومه وحلفاءه، واتخذ قرارات غير مسبوقة ضد الجميع

مع بداية شهر مارس/آذار الماضي، حدث تطور نوعي لم يكن مفاجئاً، لكن الشكل الذي أخذه كان صادماً للكثيرين، من بينهما الطرفان اللذان شنّا الحرب – الولايات المتحدة وإسرائيل – معتقدين بأن الجولة الحالية ستكون بمثابة الضربة القاضية للنظام الإيراني، بعد أن فقد الكثير من قوته – بحسب اعتقادهما – في الجولة الأولى من الحرب التي شنّاها في يونيو/حزيران الماضي. لكن سرعان ما تراجع هذا الهدف إلى تدمير الإمكانات النووية لإيران، وتدمير برنامجها الصاروخي الباليستي، وجعلها تنكفئ كقوة إقليمية، ما يسمح على التوازي بالقضاء نهائياً على "حزب الله" في لبنان، وبعد ذلك الفصائل الشيعية في العراق.

بالنسبة لترامب ونتنياهو، تعاملا في حساباتهما وتخطيطهما للحرب وكأنها لعبة فيديو، كل خطوة فيها تؤدي إلى خطوة أخرى، وكل مرحلة ستليها مرحلة أخرى معروفة، وفق سيناريو محدد سلفاً، حيث يؤدي اغتيال المرشد والقادة العسكريين والسياسيين الكبار إلى صدمة داخل النظام الإيراني، توقع النظام في حالة تخبط داخلي، تتيح للجماهير اكتساح الشوارع والساحات لإسقاط النظام، فيأتي نظام آخر موالٍ لأمريكا ومتفاهم مع إسرائيل، وخاضع لشروط الطرفين.

في سبيل إقناع ترامب بشنّ الحرب على إيران، زار نتنياهو واشنطن سبع مرات، وهو رقم غير مسبوق في تاريخ زيارات رئيس وزراء إسرائيلي إلى واشنطن، وكان نتنياهو قد التقط ما يعرفه الجميع: ترامب يريد إنجازاً لم يسبقه إليه أي رئيس أمريكي آخر، بداية قال إنه سينهي الحروب حول العالم، خصوصاً حرب أوكرانيا، وزعم أن علاقاته بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين تسمح بذلك، وطالب من رؤساء الدول ترشيحه لجائزة نوبل للسلام، التي نالها سلفه باراك أوباما، الذي ينظر إليه ترامب كـ "قرد" وفق فيديو نشره للرئيس أوباما.

منذ أن تولّى الرئيس دونالد ترامب مقاليد الحكم في ولايته الأولى، انقلب على الشكل التقليدي لممارسة الحكم التي كانت تمرّ عبر المؤسسات، لكن الرجل آثر آنذاك أن يحوّل منصة تويتر إلى منصة إعلان رئاسية رسمية، يعلن القرارات من خلالها، ويقيل الوزراء بكلمتين عليها، ويهاجم الدول من خلالها، في نزعة استعراضية واضحة، وفي استهتار بالغ الخطورة بالتقاليد التي عرفتها بلاده وعرفها العالم عن شكليات التعاطي الرسمي.

كان العالم وقادته يحاولون تمرير ولاية ترامب الأولى بأقل قدر من المواجهة معه، آملين أن تمر سنوات ولايته الأربع من دون إحداث فوضى عارمة ومكلفة في أروقة العلاقات الدولية، وحاولوا التكيف مع مزاجه وخياراته، متفقين أو راغبين فيما بينهم أن يكون هذا الخيار السيئ للناخب الأمريكي استثناءً، وربما عبرة يجب التوقف عندها مستقبلاً، لكن ما حدث فعلياً أن هذا الرجل عاد مرة أخرى إلى الحكم، وخلال عام وبضعة أشهر هاجم خصومه وحلفاءه، واتخذ قرارات غير مسبوقة ضد الجميع، في مقدمتها ضد حلفائه الأوروبيين، وأرسل قواته لاعتقال الرئيس الفنزويلي واقتياده إلى واشنطن، ولا يكاد يمرّ يوم من دون أن يصرّح بما هو مقلق للدول.

بنيامين نتنياهو جالس في كرسي الحكم منذ سبعة عشر عاماً، وكأنه زعيم أبدي آخر من زعماء المنطقة، ومتهم بعدد من قضايا الفساد، والمدان من محكمة العدل الدولية، عن مسؤوليته القيادية المباشرة عن قتل عشرات الآلاف من الفلسطينيين، وتحويل غزة إلى كارثة عمرانية، بعد أن قضى على بنيتها التحتية والخدمية والتعليمية والصحية والاقتصادية، ومع ذلك، فهو يرى أن الفرصة سانحة للقضاء على إيران، وإعادة بناء النظام الإقليمي برمته وفق الشروط الإسرائيلية، ورسم خارطة الشرق الأوسط الذي يتكلم بالعبرية فقط.

القوى العظمى أيضاً قابلة لأن تصاب بجنون العظمة، وأن يصل إلى سدة الحكم فيها رجال يعتقدون أنهم من سلالة الآلهة

منذ أن اتخذ هذان الرجلان قرار الحرب ضد إيران، قاما عملياً بإدخال الجميع إليها، فمع تعذّر تحقيق "نصرهما الحاسم" في الأيام الثلاثة الأولى، أصبحت الحرب شأناً دولياً عاماً، شملت الجميع بآثارها، ابتداءً من دول الخليج العربي وصولاً إلى جميع دول العالم، بعد إغلاق مضيق هرمز من قبل إيران، وارتفاع أسعار النفط، وكل ما يستتبعه هذا الارتفاع من آثار كارثية على الإنتاج والأسواق، وتوقف وصول البضائع إلى وجهاتها في أوروبا وآسيا.

القوى العظمى التي توصف عادة بالعقلانية والميل لاستخدام قوتها كأداة ضغط من دون أن تلجأ إلى استخدامها بشكل مباشر ومفرط وعدواني بلا مبررات سياسية وقانونية كافية، هذه القوى أيضاً قابلة لأن تصاب بجنون العظمة، وأن يصل إلى سدة الحكم فيها رجال يعتقدون أنهم من سلالة الآلهة، وأن بإمكانهم فعل أي شيء، لكن كل جنون عظمة من هذا النوع يؤدي أول ما يؤدي إلى فقدان هذه القوة مكانتها وعظمتها، ويعيد وضعها في إطارها النسبي، وقد حدث هذا سابقاً في تاريخنا المعاصر، وقد أملت البشرية ألا تكرّره، لكنه يبدو ظاهرة تاريخية لا مجال لردّه.

العمق المفقود: ارتدادات الزلزال السوري في الخليج

علاء الخطيب

قبل أكثر من عقد، قال حجة الإسلام مهدي طيب عام ٢٠١٣ إن سوريا هي "المحافظة الخامسة والثلاثون لإيران"، بل ذهب أبعد من ذلك حين قال إن الحفاظ على سوريا أهم حتى من الحفاظ على بعض الأراضي الإيرانية نفسها، لأن خسارة دمشق قد تعني خسارة طهران لاحقاً.

لم تكن تلك العبارة مجرد مبالغة سياسية، بل كانت تعبيراً صريحاً عن جوهر العقيدة الجيوسياسية للنظام الإيراني منذ ثمانينيات القرن الماضي، منذ أن أدخل حافظ الأسد سوريا في أسوأ تحالف جيوسياسي مع نظام الخميني في إيران. لقد شكّل هذا التحالف حجر الأساس في بناء ما عُرف لاحقاً بمحور النفوذ الإيراني في المشرق.

من خلال دمشق، استطاعت إيران فتح ممر بري استراتيجي يربط طهران ببغداد فدمشق ثم بيروت، وهو الممر الذي مكّنها من تثبيت نفوذها العسكري والسياسي في المنطقة عبر شبكة من الحلفاء والميليشيات. ولهذا السبب لم تكن سوريا بالنسبة لإيران مجرد حليف سياسي، بل خط الدفاع الأول عن أمنها القومي خارج حدودها. وهذا ما أكده بشار الأسد بوضوح في مقابلته مع صحيفة "كومسومولسكايا برافدا" الروسية عام ٢٠١٦، حيث أكّد أيضاً أن سوريا هي خط الدفاع الأول عن إيران وروسيا.

لكن سقوط نظام الأسد شكّل الضربة الجيوسياسية الأقسى لطهران. فمع فقدان دمشق، خسرت إيران الحلقة المركزية في سلسلة نفوذها الإقليمي. لقد انتقلت سوريا من "تبعية المحور" إلى "سيادة الفراغ"؛ لم تعد جزءاً من مشروع إقليمي واضح، لكنها لم تتحول بعد إلى دولة مستقرة.

الحرب في الخليج اليوم ليست مجرد مواجهة عسكرية محدودة، بل تعبير عن مرحلة أوسع من التحولات في النظام الإقليمي

لذلك تحاول إيران اليوم تعويض العمق الاستراتيجي الذي فقدته في سوريا عبر ما يمكن تسميته بسياسة "الاعتراض البحري" في الخليج العربي، أي خنق الممرات المائية الحيوية لفرض شروط تفاوضية جديدة. ومن هنا يمكن فهم كثير من التوترات التي نشهدها اليوم في الخليج والشرق الأوسط ضمن سياق أوسع: محاولة إيرانية لإعادة صياغة ميزان القوة بعد خسارة أهم ركائز مشروعها الإقليمي.

الحرب في الخليج اليوم ليست مجرد مواجهة عسكرية محدودة، بل تعبير عن مرحلة أوسع من التحولات في النظام الإقليمي. فاضطراب الملاحة في مضيق هرمز، وتهديد طرق الطاقة، واستهداف المصالح الدبلوماسية والعسكرية في المنطقة، كلها أدوات ضغط ضمن صراع أكبر على النفوذ والردع. وهذه التحولات لا تعني بالضرورة أن جهة ما قررت في غرفة مغلقة إعادة تشكيل المنطقة، بل هي في جوهرها نتيجة حتمية لتراكمات الجغرافيا السياسية، حيث تتقاطع مصالح القوى الإقليمية والدولية منذ عقود في هذه البقعة الحساسة من العالم.

على الجانب الآخر، ومن الناحية الموضوعية، لم تشهد العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران خلال العامين الأخيرين تحولاً استراتيجياً جذرياً يبرر انفجاراً بهذا الحجم.

غير أن السياسة الدولية لا تتحرك دائماً وفق التطورات الموضوعية، بل كثيراً ما تتأثر بحسابات داخلية.

في هذا السياق، يبدو أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يسعى إلى تحقيق إنجاز سياسي كبير في الملف الإيراني يتجاوز الاتفاق النووي الذي وقّعته إدارة باراك أوباما عام ٢٠١٥. فترامب، الذي بنى جزءاً مهماً من خطابه السياسي على انتقاد ذلك الاتفاق، يحتاج إلى صياغة "انتصار تفاوضي" يظهره أمام الداخل الأمريكي كقائد استطاع فرض شروط أقسى على طهران، خصوصاً في ظل اقتراب الاستحقاقات الانتخابية في الولايات المتحدة في نهاية عام ٢٠٢٦.

المشهد العسكري الحالي لا يوحي بإمكانية تحقيق انتصار حاسم لأي من الطرفين في هذه المواجهة

أما في إسرائيل، فإن التصعيد مع إيران لا ينفصل أيضاً عن السياق السياسي الداخلي. فحكومة بنيامين نتنياهو تواجه منذ فترة ضغوطاً سياسية متزايدة، خاصة بعد الحرب الطويلة في غزة. وفي مثل هذه الظروف، يصبح التركيز على التهديد الإيراني جزءاً من إعادة صياغة المشهد الأمني والسياسي في الداخل الإسرائيلي. فإيران تمثل منذ عقود العدو الاستراتيجي الأكبر في العقيدة الأمنية الإسرائيلية، وتصعيد المواجهة معها يسمح بتحويل الأنظار من الإخفاقات التكتيكية في غزة إلى معركة أوسع تُقدَّم باعتبارها صراعاً وجودياً على مستوى المنطقة.

ومع ذلك، فإن المشهد العسكري الحالي لا يوحي بإمكانية تحقيق انتصار حاسم لأي من الطرفين في هذه المواجهة. فهدف تغيير النظام الإيراني يبدو بعيد المنال في المدى المنظور. فإيران، رغم الضربات التي تلقتها وعمليات الاغتيال التي طالت عدداً من قادتها العسكريين والسياسيين، لا تزال دولة ذات بنية أمنية معقدة وقادرة على امتصاص الصدمات. وفي المقابل، لا تملك طهران القدرة العسكرية التقليدية التي تسمح لها بفرض هزيمة استراتيجية على إسرائيل أو على حلفائها في الخليج، بل تظل أدواتها الأساسية محصورة في الضربات الصاروخية المحدودة أو في الضغط غير المباشر عبر تعطيل الممرات البحرية وتهديد إمدادات الطاقة.

إن ما نشهده اليوم في الخليج ليس مجرد صراع إرادات عابر، بل صدمة ارتدادية لسقوط البنية التحتية للنفوذ الإيراني في المشرق. فبخسارة دمشق، لم تفقد طهران محافظة جغرافية فحسب، بل فقدت "فاعلية الأمر الواقع" التي فرضتها لعقود. ولهذا يبدو التصعيد في مضيق هرمز واستهداف المصالح الدبلوماسية محاولة لتعويض ما تآكل من نفوذ سياسي عبر التحكم في تدفقات الطاقة والملاحة العالمية، وتحويل الممرات الحيوية للاقتصاد الدولي إلى أدوات قسرية في صراع إقليمي لم تتضح ملامحه النهائية بعد. فالشرق الأوسط لا يمنح اليوم "انتصاراً ناجزاً" لأحد، بل يعيد توزيع "أدوات النجاة" في عالم لم تعد فيه السيادة تُشترى بالنصوص القانونية، بل تُفرض بحقائق الميدان وحسابات التدفق. في فيزياء القوة الإقليمية، يُدرك الناجون أن الصرخة التي تتردد أصداؤها اليوم في مياه الخليج، هي ذاتها التي خفتت يوماً في أزقة دمشق: "لقد أُكلتُ يوم أُكل الثور الأسود".

الانتهاكات المستمرة للحريات العامة والخاصة

هوازن خداج

لم تكن مطالب الحرية والكرامة والعدالة قبل ١٥ عاماً، بترابطها وضرورتها للتخلص من الاستبداد، أمراً عابراً في حياة السوريين/ات، إلاّ أن تحول الحراك إلى حرب مدمرة، تلاها تسليم البلاد لسلطة انتقالية تعيد تشكيل السياسة والمجتمع بما يتناسب مع تصوراتها للدولة والمجتمع، جعل تلك المطالب الشعبية بعيدة عن التحقق. فما يعيشه السوريين/ات الآن هو سلسلة من هدر الكرامات وتغييب العدالة واستخدام العنف المباشر والموجه طائفياً. إضافة للانتهاكات المستمرة للحريات العامة والخاصة سواءً عبر القمع المباشر أو من خلال التوجه نحو هندسة تفكير الناس بين الممنوع والمسموح، أو الحرام والحلال بمفهومها الديني والثقافي، وبما تعنيه من استلاب للحريات وابتعاد عن أدبيات الاجتماع المدني المعاصر، وتأسيس دولة حداثية لكل المواطنين/ات، تتعالى على العرقيات والأديان، وكل أشكال الاستبداد.

اتجهت السلطة الانتقالية منذ استلامها دفة الحكم في سوريا إلى فرض نفسها كقوة أمر واقع، تسعى للسيطرة على الدولة والمجتمع بعيداً عن التشاركية والتعددية التي تشكل جوهر الحرية في الادبيات السياسية، وبدل السعي لبناء عقد اجتماعي شامل جرى تأطير العلاقة بين الشعب وفقاً للانتماءات الدينية - الطائفية، وفرض السيطرة على المجال العام وفقاً للأيديولوجية الطائفية الحاكمة، وذلك من خلال تمسكها بالبنية الفكرية الدينية المذهبية، واستنادها على مجموعة الموالين لها ورجال الدين "الشيوخ" في كافة مفاصل الدولة من الجيش والامن إلى القطاعات العامة وتسيير شؤون الناس. بما يعنيه من سيطرة على المجال العام وفرض التعبئة الأيديولوجية. وجرى استكمالها في الإعلان الدستوري واحتكار السلطة ووضع السلطات العامة (القضائية والتنفيذية) بيد الرئيس الانتقالي والسيطرة عليها من قبله، بما تمثله من إعادة انتاج الاستبداد، وانتفاء استقلال القضاء باعتباره الضمانة الأساسية لحماية الحريات العامة والشخصية في الحياة الحديثة والمعاصرة، إضافةً الى تغييب الرقابة على السلطات وفتح المجال أمام تغول السلطة التنفيذية على إطلاق يدها في سن القرارات التي تنتهك حقوق وحريات المواطنين/ات.

بدل سعي السلطة المؤقتة لبناء عقد اجتماعي شامل جرى تأطير العلاقة مع الشعب وفقًا للانتماءات الدينية - الطائفية

وفي ظل غياب القانون الضامن والحامي للحريات ككل بعيداً عن الاستلاب باسم دين ما أو لصالح فئة ما أو مكون ما، أو إيديولوجيا ما، فإن نصوص الإعلان الدستوري حول الحقوق والحريات، لا تتعدى كونها مواد يمكن الانقضاض عليها، وهو ما جرى تنفيذه مع حالات القتل المتكررة التي ارتكبها من يدورون في فلك السلطة الانتقالية، والمجازر والانتهاكات المستمرة بحق الطوائف الأخرى، وتعزيز مجالات العنف المنفلت، وغياب الحماية للأفراد. إضافةً إلى ممارسة الإلزام والإكراه، وفرض خطاب واحد على المجتمع، وهي جميعها تلغي كافة الحقوق المفترض أن تكفلها الدولة وتلغي معنى الحرية، فالحرية الحقيقية لا تنمو في العزلة إنما في المجال العام والتواجد معاً.

إن معنى الحرية الحقيقي يقوم على الولوج إلى الحياة العمومية والمشاركة في الشؤون العامة. وبالتالي فإن منع التشاركية وتحويل الفضاء السياسي من مجال للتعدد إلى أداة للهيمنة، يتماشى مع تحويل الأفراد لتابعين ومستعبدين، باعتبارها

الاستراتيجية الأكثر نجاحاً في مجتمعات أُخضعت منذ عقود لتكون امتداداً سياسياً لمن يمتلكون القوة والسلطة، بحيث تسهل تعبئتهم وقيادتهم كقوى قسرية اجتماعية، ليقفوا في وجه المنادين بالحقوق وبالحريات، والقوى القادرة على الوقوف بوجه التسلط، بدل أن يُعاد تنظيمهم على أسس المواطنة التي تحدد علاقة الأفراد ببعضهم وعلاقتهم بالدولة وترتكز على الحقوق والحريات العامة التي تعمدت السلطة الانتقالية مصادرتها لصالح تعزيز الانقسامات والصراعات الدينية والطائفية والاثنية والمناطقية، وتنمية بناءات ما قبل الدولة، بحيث يصبح العنف والقمع لغة سياسية، تمهّد طريق السلطة الانتقالية للاستيلاء على الدولة.

منذ استلام السلطة الحالية بات تأمين المجال الخاص والحريات الشخصية من الانتهاك أمراً عسيراً

وفيما يتعلق بالحريات الخاصة، فلطالما كانت دعوات الحرية ومطالب المشاركة السياسية والتعددية في سوريا تتعلق بتأمين المجال العام، إلاّ أنه منذ استلام السلطة الحالية فقد بات تأمين المجال الخاص والحريات الشخصية من الانتهاك أمراً عسيراً، حيث شهد الشارع السوري كمّاً كبيراً من الاعتداءات المتكررة على الحريات الشخصية، التي جرى ردها في البداية إلى أنها أعمال فردية لعناصر غير منضبطة، رغم أن تكرار هذه التدخلات التي اتسمت بالعنف غالباً، وغياب الضمانات لحماية الافراد، يقدم دلالة وضحة على أنها قوى قسرية تسعى إلى انتاج مجتمع منضبط، خصوصاً بعد أن جرت مأسسته، إذ يحق لأي جهة أمنية أو ممثلين لها التدخل بخصوصيات الأشخاص واستباحة حرياتهم تحت ذرائع مختلفة، مثل تأمين الحماية للنساء، أو تعديل السلوك المجتمعي وفرض النظام العام على المجتمع، بما يتماشى مع التوجهات الأيديولوجية للسلطة، وعجزها عن الفصل بين العام والخاص، وسعيها لضبط السلوكيات والأجساد باعتبارها موضوعاً للسلطة حسب تحليل المفكر الفرنسي ميشيل فوكو.

ظهرت هذه الحالة بوضوح في جملة الإجراءات والقرارات الإدارية التي نفذتها الحكومة الحالية، أو حاولت تنفيذها، من دون أي أساس قانوني، أو قوانين واضحة صادرة عن سلطة تشريعية، ولا إلى نقاش مجتمعي، إنما كانت تدخلاً سافراً من قبل السلطة التنفيذية بتفاصيل الحياة الشخصية، وقسر الحريات العامة والخاصة، بدءاً من الفصل في وسائل النقل العامة، ومنع الاختلاط في الجامعات، إلى فرض الاحتشام في الأماكن العامة وعلى الشواطئ والمسابح العامة وفرض عقوبات على المخالفين/ات، وصولاً إلى التدخل في مظهر الأفراد وحياتهم الخاصة التي طالت مجالاً واسعاً، فرض قيود على اللباس في الأماكن العامة، منع تقديم المشروبات الكحولية، التدخل في مظهر الموظفات ومنع المكياج، حظر بعض الممارسات الاجتماعية، وغيرها من إجراءات فرض الوصاية على المجتمع والتي تتنافى مع التنوع والاختلافات الثقافية والدينية والاجتماعية في سوريا، ومع الاعتدال الديني وتقاليد غالبية المجتمع السوري، بحيث لا يمكن النظر إليها إلاّ من زاوية السيطرة السياسية والاجتماعية لانتاج أفراد منضبطين ونمط سلوكي محدد يتماشى مع النهج التسلطي المُراد تأسيسه في سوريا، والذي تتداخل فيه أشكال السلطة القمعية والانضباطية، بحيث لا تصبح الدولة ضامنة للحقوق انما فاعلاً في تقييدها.

العدد (٤) ٤ / نيسان - أبريل/ ٢٠٢٦
صحيفة صادرة عن الحزب الدستوري السوري

"سلطة" وعلاقات دولية بلا حامل وطني

هشام المسالمة - مسؤول العلاقات الخارجية في الحزب

منذ استلام سلطة الأمر الواقع للحكم في دمشق، قامت بتصدير أي زيارة يقوم بها دبلوماسيون عرب أو أجانب لها، أو أي زيارة لوزير خارجيتها لدولة أخرى، أو زيارات الرئيس المؤقت ولقائه برؤساء دول المنطقة أو اللقاء مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بأن هذه الزيارات بمثابة إنجازات كبرى، وهي في جانب كذلك، بالنسبة لسلطة كانت مصنفة على قوائم الإرهاب الدولية، قبل إزالتها من مجلس الأمن، وبالتالي، فإن هدفها الرئيس كانت شرعنة نفسها على مستوى الإقليم والعالم.

والعالم.

غير أن هذه الصورة الدعائية، على أهميتها الظرفية، تطرح سؤالاً أعمق: ماذا تعني العلاقات الدولية لسلطة لا تستند إلى حامل وطني متماسك، ولا إلى عقد سياسي جامع؟

العلاقات الدولية في حالات الدول المتصدعة أو السلطات الانتقالية غير المكتملة ليست انعكاساً للداخل بل محاولة لتعويضه

في المفهوم الكلاسيكي، تُعرَّف العلاقات الدولية بوصفها امتداداً للسياسة الداخلية، أي أنها تعبير عن مصالح مجتمع سياسي محدد، تُترجمها الدولة عبر أدواتها الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية. بهذا المعنى، لا يمكن فصل العلاقات الدولية عن بنية الدولة ذاتها: شرعيتها، مؤسساتها، وطبيعة التمثيل السياسي فيها. فالدولة لا "تقيم علاقات" بوصفها كياناً مجرداً، بل بوصفها تمثيلاً لإرادة جماعية، حتى وإن كانت هذه الإرادة محل نزاع أو اختلال.

لكن في حالات الدول المتصدعة، أو السلطات الانتقالية غير المكتملة، ينقلب هذا التعريف. فبدل أن تكون العلاقات الدولية انعكاسًا للداخل، تصبح محاولة لتعويضه. وبدل أن تعبّر عن مصالح مجتمع، تتحول إلى أداة لإنتاج الاعتراف بسلطة لم تُحسم شرعيتها داخلياً بعد. هنا لا تعود السياسة الخارجية سياسة بالمعنى الدقيق، بل تتحول إلى ما يمكن تسميته "دبلوماسية الشرعنة".

في هذا الاطار، يمكن فهم طبيعة العلاقات التي تحاول سلطة أحمد الشرع المؤقتة إقامتها. فهي ليست علاقات استراتيجية بالمعنى التقليدي، ولا تنطلق من رؤية وطنية متكاملة لإعادة بناء الدولة، بل تقوم على ثلاثة أنماط رئيسية:

أولاً- علاقات إثبات الوجود:

حيث تسعى السلطة إلى تكثيف اللقاءات والزيارات والتمثيل الدبلوماسي، ليس بقدر ما تهدف إلى تحقيق نتائج ملموسة، بل لإرسال رسالة مفادها أنها موجودة ومعترف بها. في هذا السياق، تتحول الصورة الاجتماعات، المصافحات، البيانات المشتركة إلى غاية بحد ذاتها، لأنها تعوّض غياب الترسخ الداخلي.

ثانياً- علاقات المقايضة السياسية:

تعتمد السلطة على تقديم نفسها كشريك وظيفي في ملفات تهم المجتمع الدولي والإقليمي: مكافحة الإرهاب، ضبط الحدود، إدارة ملف اللاجئين. في المقابل، تسعى

للحصول على الاعتراف والدعم، هنا لا تُبنى العلاقة على تكافؤ سيادي، بل على تبادل مصالح غير متوازن، حيث تمتلك السلطة "وظيفة" أكثر مما تمتلك "مشروعاً".

ثالثاً- علاقات الحماية غير المعلنة:

في ظل هشاشة البنية الداخلية، تميل السلطة إلى البحث عن رعاة إقليميين أو دوليين يوفرون لها مظلة سياسية أو أمنية. هذا النمط من العلاقات، حتى وان لم يُعلن صراحة، ينعكس في طبيعة التموضع السياسي، وفي حدود الاستقلالية في اتخاذ القرار، وهو ما يؤدي تدريجياً إلى تآكل مفهوم السيادة، وتحويلها إلى سيادة مُدارة من الخارج.

رابعاً- علاقات الاقتصاد البديل:

نظراً لضعف القاعدة الاقتصادية، تصبح العلاقات الدولية قناة للحصول على الموارد، سواءً عبر المساعدات أو الاستثمارات المشروطة أو حتى شبكات الدعم غير الرسمية، لكن هذه الموارد لا تُدار ضمن رؤية تنموية وطنية، بل تُستخدم غالباً لإعادة إنتاج السلطة ذاتها، ما يعمّق الفجوة بين الدولة والمجتمع.

إن سلطة بلا حامل وطني لا تستطيع إنتاج سياسة خارجية بالمعنى الكامل، بل تكتفي بإدارة شبكة من العلاقات التي تضمن بقاءها

بهذا المعنى، فإن المشكلة لا تكمن فقط في طبيعة هذه العلاقات، بل في غياب الحامل الوطني الذي يمنحها مضمونها. فالعلاقات الدولية، لكي تكون سياسة، تحتاج إلى مجتمع سياسي منظّم، وإلى مؤسسات تعبّر عنه، وإلى حد أدنى من التوافق على تعريف "المصلحة الوطنية". وفي غياب ذلك، تتحول إلى نشاط خارجي منفصل عن الداخل، بل وربما متناقض معه.

إن سلطة بلا حامل وطني لا تستطيع إنتاج سياسة خارجية بالمعنى الكامل، بل تكتفي بإدارة شبكة من العلاقات التي تضمن بقاءها، وهذا ما يفسر الطابع الاستعراضي أحياناً، والوظيفي أحياناً أخرى، لعلاقاتها الدولية. فهي لا تتحرك انطلاقًا من موقع دولة تسعى إلى إعادة التموضع في النظام الدولي، بل من موقع سلطة تبحث عن تثبيت نفسها داخل هذا النظام.

وفي الحالة السورية، يكتسب هذا التناقض حدّة أكبر، لأن أي علاقة دولية لا ترتكز إلى مشروع وطني جامع، ستبقى عرضة للانكشاف عند أول اختبار داخلي جدي، وهي بالفعل مكشوفة داخلياً، بفعل سلسلة من الممارسات التي تجاوزت فيها حاجة السوريين، بعد نظام الأسد، إلى إنتاج عقد وطني جامع، كما ارتكبت مجازر بحق المدنيين في الساحل والسويداء، على أساس طائفي، وبنت الجيش أيضاً وفق عقيدة أيديولوجية غير مواطنية، وبالتالي، فإن العلاقات الخارجية التي تسعى إليها قد تمنحها اعترافاً مؤقتاً، لكن ثمة فارق نوعي كبير بين الاعتراف وبين الشرعية.

من هنا، تبدو الإشكالية الحقيقية ليست في عدد الزيارات أو مستوى التمثيل، بل في السؤال الذي لم يُحسم بعد: من هو "الشعب" الذي تُدار باسمه هذه العلاقات، وأي دولة يُفترض أن تنتج عنها؟

الحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران: ديناميات الميدان، التداعيات، وحدود القوة

هيئة التحرير - "حدس"

المقدمة

في فبراير/ شباط الماضي، تصاعدت التوترات بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، لتصل إلى مستوى تصعيد لم يشهده الشرق الأوسط منذ الحرب على العراق في ٢٠٠٣. لم يكن اندلاع المواجهات العسكرية حدثاً مفاجئاً، بل هو نتاج تراكم طويل من العقوبات الاقتصادية، والصراعات الإقليمية، وتحركات إيران النووية والصاروخية التي اعتبرتها واشنطن وتل أبيب تهديداً وجودياً مباشراً، وعلى مدى أشهر، تحولت السياسة إلى واقع ميداني، حيث اتسعت دائرة الحرب لتشمل العراق، ولبنان، ودول الخليج، كما امتدت تأثيراتها إلى مضيق هرمز والممرات البحرية الحيوية، ما خلق شبكة صراع معقدة تتداخل فيها السياسة بالقوة، والاقتصاد بالأمن.

إيران لم تعد خصماً سلبياً يمكن السيطرة عليه بالعقوبات فقط، بل طرفاً فاعلاً قادراً على إدارة التصعيد والتكيّف مع الضربات

قبل بداية الحرب، كان التوتر الأمريكي الإيراني يتجسد في انسحاب إدارة ترامب من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨، وهو القرار الذي أعاد فرض عقوبات شديدة على الاقتصاد الإيراني، خصوصاً على قطاع النفط والبنوك، ما أدخل إيران في أزمات مالية خانقة. في أعقاب ذلك، استهدفت الولايات المتحدة إيران عبر الوسائل غير المباشرة، أبرزها اغتيال الجنرال قاسم سليماني في يناير ٢٠٢٠، ما أدى إلى ردود فعل إيرانية فورية أظهرت قدرة طهران على الرد العسكري على العمق الأمريكي في العراق، مؤكداً أن إيران لم تعد خصماً سلبياً يمكن السيطرة عليه بالعقوبات فقط، بل طرفاً فاعلاً قادراً على إدارة التصعيد والتكيّف مع الضربات.

بالتوازي، زادت إسرائيل من ضرباتها الاستباقية على أهداف عسكرية داخل سوريا ولبنان، مستهدفةً مواقع إيرانية لتعطيل ترسيخ النفوذ العسكري، لكنها واجهت دائماً قيوداً استراتيجية بسبب شبكة حلفاء إيران في المنطقة، وأدركت أن الضربة التكتيكية الناجحة لا تتحول تلقائياً إلى نتيجة استراتيجية، وكل هذه الأحداث أظهرت أن الحرب ضد إيران ليست مجرد مواجهة عسكرية، بل عملية معقدة لإدارة تصعيد طويل المدى.

أولاً- السياق والصراع المتصاعد:

الولايات المتحدة اعتمدت على نشر واسع للقوات، حيث بلغ عدد الجنود الأمريكيين في الشرق الأوسط حوالي (٥٠,٠٠٠)، موزعين على قواعد استراتيجية في قطر (قاعدة العيديد)، البحرين (مقر الأسطول الخامس)، الكويت (معسكر أريفجان)، الإمارات (قاعدة الظفرة الجوية)، الأردن (قاعدة الزرقاء)، والسعودية (قاعدة الأمير سلطان الجوية). هذه الشبكة سمحت لواشنطن بإطلاق ضربات جوية دقيقة، وتأمين خطوط الإمداد البحرية عبر مضيق هرمز، لكنها أيضاً جعلت هذه القواعد أهدافاً مباشرة للرد الإيراني، الذي استخدم الصواريخ والطائرات المسيّرة لاستهداف المواقع الأمريكية في العراق والكويت والإمارات والبحرين، مع تسجيل خسائر مادية وبشرية.

في المقابل، طورت إيران استراتيجية الصبر الاستراتيجي والرد غير المتماثل، مستفيدة من امتلاكها شبكة نفوذ إقليمية قوية وفصائل مسلحة في العراق وسوريا ولبنان واليمن، وقدرة على تهديد الملاحة في مضيق هرمز. هذه الاستراتيجية تسمح لها بإدارة الصراع على المدى الطويل، وفرض كلفة اقتصادية وسياسية على خصومها من دون الدخول في مواجهة عسكرية تقليدية واسعة يمكن أن تهدد النظام الإيراني نفسه.

الجانب الاقتصادي شكل أيضاً عامل ضغط متزايد، حيث يمر من مضيق هرمز حوالي ٢٠-٣٠٪ من النفط العالمي، وأي تعطيل جزئي أو كلي يرفع أسعار الطاقة عالمياً، ما يزيد من الضغوط على الأطراف المتورطة ويحول الحرب إلى صراع له أبعاد دولية. وبالإضافة للأبعاد العسكرية، أدت الحرب إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز عالمياً، ما خلق تداعيات مباشرة على الاقتصادات الغربية والآسيوية.

حتى هذه اللحظة، تواصلت المواجهات، وسجلت مئات الضربات الجوية والإطلاقات الصاروخية، مع خسائر بشرية تتراوح بين المدنيين والجنود في الطرفين، وأضرار مادية كبيرة في البنى التحتية العسكرية الأمريكية والإيرانية. ردود الفعل الإيرانية المتتابعة، سواء عبر الصواريخ أو الطائرات المسيّرة، أثبتت أن الحرب مفتوحة على عدة جبهات وفي كل اتجاه، وأن أي عملية هجومية تتطلب إدارة تصعيد دقيقة لتفادي أزمة إقليمية أو عالمية.

من خلال هذا التصعيد المتواصل، أصبح واضحاً أن الحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران ليست مجرد مواجهة عسكرية يمكن حسمها بسرعة، بل عملية صراع طويل الأمد، تتشابك فيها السياسة بالقوة، والتكتيكات العسكرية بالاقتصاد، والردع الإقليمي بالتحركات العالمية، وبالتالي لم يعد السؤال الاستراتيجي من سينتصر، بل كيف يمكن إدارة الصراع بحيث لا يتحول إلى انهيار كامل في النظام الإقليمي والدولي.

الولايات المتحدة التي انسحبت من الاتفاق النووي، عمدت إلى تحشيد قواعدها وتوسيع انتشارها في دول الخليج والعراق وشرق البحر المتوسط

ثانياً- القوى العسكرية وعمليات المواجهة من التحضير إلى التصعيد المفتوح:

في الأسابيع التي سبقت بداية الحرب المفتوحة، تحركت القوى العسكرية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط ليس بشكل عرضي أو عشوائي، بل في نمط كان واضحاً أنه يهيّئ الأرض لمواجهة موسعة، فالولايات المتحدة، التي ظلت تراقب تصاعد النشاط الإيراني خلال سنوات ما بعد انسحابها من الاتفاق النووي، عمدت إلى تحشيد قواعدها وتوسيع انتشارها في دول الخليج والعراق وشرق البحر المتوسط.

لم تكن هذه الزيادة في القوة مجرد أعداد إضافية من الجنود، بل كانت عناصر متكاملة من قوة جوية وبرية وبحرية واستراتيجية اتصال واستخبارات. في قاعدة العيديد في قطر، التي تعتبر أكبر قاعدة جوية أمريكية في المنطقة، تمركزت أسراب من الطائرات المقاتلة، والطائرات الاستطلاعية، ومنصات القيادة والتحكم، بحيث أصبحت القاعدة مركزاً لنشر قدرات استطلاع بالغة الحساسية تجاه التحركات الإيرانية، بما في ذلك أنظمة رادار مراقبة النووي والمسارات الصاروخية. وجود عشرات الطائرات من طراز (F-22 و F-15E و B-52)، إضافة إلى طائرات الإمداد والمراقبة، مثل (RC-135 و E-3 AWACS)، شكل قوة جوية قادرة على مراقبة وتوجيه أقصى مدى من العمليات فوق العراق وإيران وسوريا.

وإلى جانب القوة الجوية، كان الأسطول الخامس في البحرين يلعب دوراً مركزياً على مستوى البحر، حيث تنتشر فيه سفن حربية، من فرقاطات، وسفن قيادة وسيطرة، وأنظمة مضادة للصواريخ، ولم يكن حضور هذه الكتلة البحرية فقط لحماية السفن الأمريكية والسفن التجارية عبر مضيق هرمز، وإنما شبكة دفاع متحركة تتعامل مع أي تهديد صاروخي من البحرية الإيرانية أو من زوارق مسلحة.

في الكويت، عند معسكر أريفجان، كانت قوات الأرض والاستطلاع الأمريكي متواجدة من أجل حماية البنى التحتية لوجستياً، وقد أدركت قيادة التحالف أن هذا المعسكر سيصبح هدفاً محورياً لأي رد فعل إيراني، لأن تدميره أو إعاقة عمله قد يربك الإمداد الأمريكي بالكامل إلى بقية المواقع، وبالفعل، عندما اشتعلت

(تتمة)

العمليات، كانت قاعدة أريفجان من بين المواقع التي تعرضت لهجمات مسيّرة وصاروخية، ما أدى إلى خسائر في المعدات وشلل مؤقت في بعض خطوط الإمداد.
أما في العراق، فقد بقيت قوات أمريكية في قواعد مثل عين الأسد وإربيل، خاصة كوحدات تدريب ودعم للقوات العراقية، لكن سرعان ما تحولت تلك القوات إلى قوات في وضع قتالي نشط، تواجه هجمات من مجموعات مسلحة تدعمها إيران، وما كان يبدو في بداية وجودها كحامل لمهمة استشارية تدريجية، تحوّل إلى موقع مواجهة مباشر مع هجمات متعددة ومتزامنة.
في الإمارات، في قاعدة الظفرة الجوية، كان لوجود الطائرات الأمريكية أهمية كبيرة في تنفيذ الضربات الجوية الأولى على مواقع داخل إيران، والوجود نفسه كان له أثر على المستوى الاستراتيجي، حيث كانت الإمارات جزءاً من تحالف أوسع لدعم العمليات الأمريكية، وهو ما دعاها إلى التدخل في تحديث قواعدها الدفاعية والاشتراك في التنسيق الاستخباراتي مع واشنطن.

عندما بدأت الحرب بشكل مفتوح، لم يكن ذلك ضربة عابرة، بل كانت سلسلة عمليات متزامنة ومخطط لها

على الجانب الإسرائيلي، كانت الخطة تعتمد على عملية هجومية متزامنة مع التحركات الأمريكية، فإسرائيل، التي لطالما سخرت مواردها العسكرية في السنوات السابقة لتقليل قدرة إيران على امتلاك سلاح نووي أو على ترسيخ شبكة صاروخية متقدمة، قامت بتوجيه ضربات جوية متعددة على منشآت عسكرية في سوريا، مستهدفة مواقع إيرانية توصف بأنها قواعد تمركز وتخزين لصواريخ بعيدة المدى، وأسلحة متقدمة. هذه الضربات، التي صعدت وتيرتها في السنوات التي سبقت ٢٠٢٦، انتهت بإدخال القوات الإسرائيلية في مواجهة مباشرة مع عناصر الحرس الثوري الإيراني في سوريا ولبنان، وقوة حزب الله في جنوب لبنان، ما أضاف عنصراً آخر إلى شبكة الصراع.
عندما بدأت الحرب بشكل مفتوح، لم يكن ذلك ضربة عابرة، بل كانت سلسلة عمليات متزامنة ومخطط لها: هجمات جوية على مواقع دفاع جوي إيراني، ضربات على قواعد صواريخ باليستية، استهدافات إلكترونية لحجب قدرات الاتصالات، وعلى الجانب الآخر، ردود إيرانية صاروخية على أهداف في العراق والكويت والإمارات، وصولاً إلى محاولة استهداف السفن التجارية في مضيق هرمز. كانت إيران تستخدم قوات الحرس الثوري وقوات دفاعها الجوي، التي تم تطويرها على مدى سنوات لتشمل صواريخ أرض–أرض وطائرات بدون طيار مسلحة، وأسلحة إلكترونية متقدمة تعيق الاتصالات وتقوم بتشويش أنظمة الرصد. كل هذا يعني أن الرد الأمريكي لم يعد مجرد قصف جوّي بل عملية معقدة للتشويش والمناورة في بيئة مزدحمة بالدفاعات.
من بين أبرز ما أظهرته أولى مراحل الحرب هو التشابك بين المعارك التقليدية وغير التقليدية، ففي الوقت الذي كانت فيه الطائرات الأمريكية والإسرائيلية تقصف مواقع في الداخل الإيراني، كانت إيران تطلق صواريخ من طراز خارق للتضاريس وقابل للاختفاء في الطبقات المنخفضة من الغلاف الجوي، مما أجبر الحلفاء على إعادة نشر أنظمة الدفاع الجوي المتقدمة، مثل بطاريات باتريوت و THAAD في مواقع عديدة، بما في ذلك قواعد جوية وموانئ بحرية.
هذا التوزع في القتال جعل من الحرب أكثر تعقيداً. لم يعد بإمكان القوة الأفضل تقنياً أن تضمن التفوق ببساطة من خلال التفوق في الأسلحة، لأن إيران طوّرت

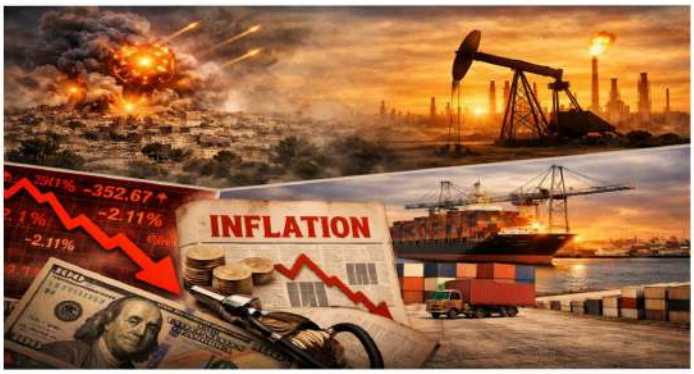

قدرات ردع غير متماثلة تشمل قذائف دقيقة، صواريخ بعيدة المدى، طائرات مسيّرة هجومية، وقدرات إلكترونية متقدمة تعيق الاتصالات وتقوم بتشويش أنظمة الرصد. كل هذا يعني أن القوة الأمريكية والإسرائيلية لم تعد متفوقة فقط كأعداد وأسلحة، بل اضطرت إلى استخدام تكتيكات إدارة التعقيد والتدرّج في التصعيد.
على الرغم من التفوق الجوي الأمريكي الإسرائيلي، إلاّ أن إطلاق إيران صواريخ بعيدة المدى وبمعدلات متعددة خلال ساعات متقاربة، فضلاً عن استخدامها الطائرات المسيّرة في شكل ينطوي على تكتيكات مغايرة للمألوف، أدى إلى إحداث صعوبات لوجستية وتكتيكية أمام القوات المهاجمة. ذلك لأن إيران استطاعت أن تجعل كل هجوم توجهه بمثابة مرحلة في حرب أصغر داخل الحرب الكبرى نفسها، ما أجبر الحلفاء على إعادة التفكير في أهدافهم وتخصيص موارد إضافية للدفاع بدلاً من الهجوم فقط.
ومن هنا، يمكن فهم لماذا لم يتحقق الحسم المبكر الذي توقع البعض أنه ممكن نتيجة التفوق التكنولوجي للولايات المتحدة وإسرائيل. فإيران، ومنذ سنوات، عملت على بناء بنى دفاعية معقدة، بما في ذلك مواقع نووية تحت الأرض، ومختبرات تصنيع متناثرة، وشبكات دفاع جوي منتشرة، إضافة إلى نظم اتصال مشفرة لا يمكن اختراقها بسهولة. هذا يعني أن تعرض بعض المنشآت للدمار لا يؤدي إلى انهيار عام في قدرات إيران، بل إلى تنشيط ردود بديلة وتحريك شبكات احتياطية.

أدت الحرب إلى اضطراب سوق الطاقة وموجة ارتفاع أسعار الغاز والنفط، وزيادة الضغط على البنوك الدولية

ثالثاً- تداعيات الحرب على الدول المحيطة والاقتصاد العالمي:
مع استمرار العمليات العسكرية في عام ٢٠٢٦، لم يعد الحديث عن المواجهة مقتصراً على الميدان العسكري فقط، بل امتد ليشمل تداعيات سياسية واقتصادية وإقليمية وعالمية. لم تكن إيران الوحيدة المتأثرة، كما لم تكن الولايات المتحدة أو إسرائيل بمعزل عن التبعات، بل شملت الحرب كامل الشرق الأوسط ومراكز القوة الاقتصادية العالمية.
دول الخليج، كان لها نصيبها من التداعيات، إذ تعرضت بعض المنشآت في الإمارات والكويت للضربات الصاروخية والطائرات المسيّرة الإيرانية. هذه الهجمات لم تؤد فقط إلى أضرار مادية في الموانئ والقواعد العسكرية، بل أثارت مخاوف اقتصادية، خاصة فيما يتعلق بإمدادات النفط، حيث تسببت التهديدات بإغلاق مضيق هرمز في ارتفاع أسعار النفط عالمياً بنسبة تتجاوز ١٥–٢٠٪ خلال أسابيع قليلة، ما أثر على اقتصادات أوروبا والولايات المتحدة وآسيا بشكل مباشر.
في إسرائيل، على الرغم من التفوق العسكري، أدى استمرار الهجمات الإيرانية إلى زيادة الكلفة البشرية والمادية، ما دفع الحكومة إلى إعادة توزيع الموارد الدفاعية على طول الحدود، وتعزيز نظم الدفاع الجوي الصاروخية، مثل "القبة الحديدية" و"مقص النار"، وكذلك تطوير أنظمة إنذار مبكر لرصد الطائرات المسيّرة والصواريخ الباليستية الإيرانية.
من الناحية الاقتصادية العالمية، أدت الحرب إلى اضطراب سوق الطاقة وموجة ارتفاع أسعار الغاز والنفط، وزيادة الضغط على البنوك الدولية بسبب المخاطر المتصاعدة على التجارة في الشرق الأوسط. كما دفع الأمر الاتحاد الأوروبي إلى فتح قنوات دبلوماسية عاجلة للحد من تأثير الصراع على الاقتصاد العالمي، بينما عارضت الصين وروسيا التدخل العسكري المباشر، معتبرة أن الحرب تزيد من عدم الاستقرار الإقليمي وتهدد مصالحها في المنطقة.

قضايا راهنة

قدس

العدد (٤) ٤ / نيسان - أبريل/ ٢٠٢٦ صحيفة صادرة عن الحزب الدستوري السوري

الطفولة في سوريا:
جيل الحرب والانعكاسات الاجتماعية والنفسية وخطورة التهميش

إيمان أحمد ونوس

منذ أكثر من عقد ونصف، يعيش أطفال سوريا وضعاً كارثياً ومريراً بسبب سنوات النزاع والحرب التي لا زالت آثارها وتبعاتها من تهجير وتشرّد ونزوح وتجنيد تعتقلهم وسط زنازين من الظواهر اللاإنسانية التي حذّرت منها كل الهيئات والاتفاقيات الدولية، لاسيما معاهدة حقوق الطفل. وعليه، فقد انتعشت وتفاقمت العديد من تلك الظواهر السلبية أو القاتلة للأطفال.

التسول هو الظاهرة الأسوأ من بين أشكال عمالة الأطفال لأنها قائمة على التشرّد في الشوارع ما يترك الطفل في مواجهة سلوكيات لم يتوقعها

أولاً- تسوّل الأطفال:

وسّعت الحرب السورية من انتشار هذه الظاهرة، وعممتها بشكل غير مسبوق في أرجاء مختلف المدن، وخصوصاً العاصمة دمشق، بعد أن فقد قسم كبير من الأطفال الأب المعيل، جراء الحرب، أو نتيجة المشكلات الأسرية التي تفاقمت بفعل الحرب نفسها، حيث تفككت الكثير من الأسر تحت ضغوطات الواقع السياسي والعسكري والاقتصادي، وحالات النزوح الداخلي، وخسارة الممتلكات.

هذه الظاهرة هي الأسوأ من بين أشكال عمالة الأطفال، باعتبارها قائمة على التشرّد في الشوارع ومدّ اليد مجاناً مقابل لقمة خبز أو بضع ليرات، ما يترك الطفل في مواجهة سلوكيات لم يتوقعها، مثل العنف وغيره بما يخلّفه من آثار قاسية على شخصية الطفل ونفسيته الهشّة القابلة لامتصاص كل ما تمرّ به من سلوكيات وأفعال مقابلة من الآخر، مثل التحرش والسرقة والدعارة، لاسيما للطفلات الصغيرات، خاصة في ظلّ تشتّت الأسرة وبقاء الطفل وحيداً يواجه مصيراً مجهولاً.

ثانياً- عمالة الأطفال:

تأتي عمالة الأطفال كأخطر الظواهر والمشكلات المستعصية التي فرضتها الحرب. فهناك المئات من الأطفال الذين هجروا مدارسهم ليلتحقوا بسوق العمل مبكراً للبقاء على قيد الحياة لا أكثر، بسبب تشتت شمل الأسرة أو موت أحد الأبوين وزواج الآخر، أو عدم قدرة هذا الأخير-وغالباً ما تكون الأم- على تلبية احتياجات الأسرة بمفردها. وهنا يوضع الطفل في أجواء وأعمال غالباً لا تناسب عمره وتكوينه النفسي والقيمي. ولقد حذّرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) من تفاقم ظاهرة عمالة الأطفال السوريين التي بلغت مستويات خطيرة، إذ يُساهم الأطفال في دخل الأسرة وبشكل شبه أساسي لدى ٧٥ ٪ من العائلات. وهذا ما يتعارض وبشدّة مع اتفاقية حقوق الطفل والإعلان العالمي لحقوق الطفل اللذين أكّدا ضرورة السعي لحماية الطفل من الاستغلال الاقتصادي، ومن أداء أي عمل يُرجّح أن يُشكّل خطراً أو يُمثّل إعاقة لتعليمه، أو ضرراً بصحته أو بنموه البدني أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي، وأوجبت الاتفاقية على الدول الأطراف فيها اتخاذ التدابير التشريعية والادارية والاجتماعية والتربوية التي تكفل هذه الحماية تجنباً للتداعيات الناشئة عنها والتي تؤدي إلى العديد من الأمراض الاجتماعية والجسدية والنفسية المتمثّلة في:

١- الغرق طويلاً في أميّة تتسبّب في تخلّفهم وتمترس الفقر في حياتهم نتيجة هجرهم لمدارسهم والتحاقهم بالعمل باكراً بحكم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية لأسرهم.

٢- انخفاض، وربما انعدام التطور المعرفي للطفل الذي يترك المدرسة ويتوجّه للعمل، إذ إن تطوره العلمي يتأثر ويؤدي إلى انخفاض قدراته على القراءة، الكتابة،

والحساب، إضافة إلى أن إبداعه يقلّ، وفي هذا مؤشّر خطير على مدى التخلف العلمي والاجتماعي والثقافي الذي سيلحق بالمجتمع القادم.

٣- انعدام التقدير والاحترام للذات وكذلك للآخرين لدى أولئك الأطفال، إضافة إلى تلاشي إحساسهم بالارتباط بالعائلة نتيجة انخراطهم في العمل لوقت طويل، وربما النوم في مكان العمل وتعرّضهم للعنف من قبل صاحب العمل أو من قبل زملائهم.

٤- انعدام الشعور بالانتماء للجماعة، وتقلّص القدرة على مساعدة الآخرين، إضافة إلى تنامي روح العدوانية لديهم، لاسيما أولئك الذين يتمّ تجنيدهم للقتال، مما يؤدي إلى الابتعاد كلياً عن القيم الأخلاقية والعاطفية، وعدم القدرة على التمييز ما بين الخطأ والصواب.

نشأت خلال الحرب السورية الكثير من الحالات الفصائلية التي اعتمدت على تجنيد الأطفال الذين تعرضوا إلى كل معاني العنف والقسوة والكراهية من أجل للقتال

ثالثاً- تجنيد الأطفال وإشراكهم في الحرب:

نشأت خلال الحرب السورية الكثير من الحالات الفصائلية، التي اعتمدت على تجنيد الأطفال للقتال، خصوصاً أن الكثير من المناطق التي دارت فيها عمليات عسكرية، تحوّلت عملياً إلى مناطق حرب، توقف الأطفال فيها عن الذهاب إلى المدارس، وخضعوا عملياً لعملية استثمار في العمليات القتالية، وتعرضوا بالتالي إلى كل معاني العنف والقسوة والكراهية، وهي معاني مناقضة جذرياً للطفولة، بوصفها حالة أقرب إلى النقاء والعفوية، ومن مآلات هذا الوضع، دفع جيل كامل ممن أخضعوا لعمليات التجنيد لتمثل سلوكيات عدوانية، ناهيك عن إمكانية تحول قسم منهم إلى عالم الجريمة المنظمة، لذا حثّت اتفاقية حقوق الطفل على ضرورة احترام قواعد القانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بالأطفال خلال الحروب، حيث جاء في المادتين /٣٨ - ٣٩/ منها ما يلي:

١- تتعهد الدول الأطراف بأن تحترم قواعد القانون الإنساني الدولي المنطبقة عليها في المنازعات المسلحة وذات الصلة بالطفل وأن تضمن احترام هذه القواعد.

٢- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عملياً، لكي تضمن ألا يشترك الأشخاص الذين لم يبلغ سنهم خمس عشرة سنة اشتراكاً مباشراً في الحرب.

٣- تمتنع الدول الأطراف عن تجنيد أي شخص لم تبلغ سنه خمس عشرة سنة في قواتها المسلحة. وعند التجنيد من بين الأشخاص الذين بلغت سنهم خمس عشرة سنة ولكنها لم تبلغ ثماني عشرة سنة، يجب على الدول الأطراف أن تسعى لإعطاء الأولوية لمن هم أكبر سناً.

٤- تتخذ الدول الأطراف، وفقا لالتزاماتها بمقتضى القانون الإنساني الدولي بحماية السكان المدنيين في المنازعات المسلحة، جميع التدابير الممكنة عملياً لكي تضمن حماية ورعاية الأطفال المتأثرين بنزاع مسلح.

٥- تتخذ الدول الأطراف كل التدابير المناسبة لتشجيع التأهيل البدني والنفسي وإعادة الاندماج الاجتماعي للطفل الذي يقع ضحية أي شكل من أشكال الإهمال أو الاستغلال أو الإساءة، أو التعذيب أو أي شكل آخر من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أو المنازعات المسلحة. ويجرى هذا التأهيل وإعادة الاندماج هذه في بيئة تعزز صحة الطفل، واحترامه لذاته، وكرامته.

لا شكّ أن مجمل هذه الظواهر وغيرها من تلك التي انتعشت على الساحة السورية خلال سنوات الحرب وحتى اليوم، تعود لأسباب تتعلق بالحرب ذاتها وما

تتمة في الصفحة (١١)

(تتمة)

خلفته من تهجير ونزوح وموت، بالإضافة إلى تنامي مستويات الفقر بشكل غير مسبوق دفع بأولئك الأطفال إلى مختلف هذه المجاهل والظواهر التي أفقدتهم براءتهم وأبعدتهم عن أماكنهم الطبيعية في الأسرة والمجتمع، ليتحمّلوا مختلف الآثار اللاحقة.

إن أخطر آثار الحروب هو ما يظهر لاحقاً من مشكلات وعقد نفسية لدى أجيال كاملة من الأطفال

رابعاً- الآثار بعيدة وقريبة المدى للحروب على الأطفال:

تترافق الحرب عادة مع سرديات اجتماعية وإعلامية تتعلق بالأطراف المنخرطة في الصراع، حيث يتحوّل الإعلام أو سردية الحرب إلى جزء لا يتجزأ من الحرب، وهو ما يترك أثراً مباشراً على نفسية الأطفال، وهو ما تحيله الأخصائية النفسية، د. داليا الشيمي، في بحث لها عن تأثير إعلام الحروب على الأطفال، إلى:

١- ضعف إدراك الطفل لما يحدث، حيث أن مفاهيمه لم تتضمن بعد التضحية بالروح من أجل الوطن أو الدين.

٢- عدم امتلاك الطفل القدرة على التعبير عن خوفه وقلقه والرعب الذي يتملّكه سوى بالبكاء.

ويؤكّد المختصون في علم النفس أن أخطر آثار الحروب هو ما يظهر لاحقاً من مشكلات وعقد نفسية لدى أجيال كاملة من الأطفال يتوقف مدى خطورتها على مدى استيعاب الأهل وكيفية مساعدة الطفل على تجاوز المشاهد التي مرّت به.

هناك إجماع لدى المختصين بعلم نفس الطفل على وجود عدد من الانعكاسات الآنية للحرب على الأطفال، تتمثل في: سوء التغذية، والأمراض المتعددة، والتشرد، واليتم، والإرغام على ارتكاب أعمال العنف أو الاعتداءات الجنسية، والاضطراب في التربية والتعليم.

وقد تُصاحب هذه الحالات نوع من الفوبيا المزمنة من الأحداث أو الأشخاص أو الأشياء التي تُرافق وجودها مع وقوع الحدث مثل الجنود، وصفارات الإنذار، والأصوات المرتفعة، والطائرات. وفي بعض الأحيان يعبّر الطفل عن خوفه بالبكاء أو العنف أو الغضب والصراخ أو الانزواء في حالة من الاكتئاب الشديد، إلى جانب الأعراض المرضية مثل الصداع، المغص، صعوبة في التنفس، التقيؤ، التبول اللاإرادي، انعدام الشهية للطعام، قلة النوم، الكوابيس، آلام وهمية في حال مشاهدته لأشخاص يتألمون أو يتعرضون للتعذيب، وفي حال مشاهدة الطفل لحالات وفاة مروّعة لأشخاص مقربين منه أو جثث مشوّهة، أو حالة عجز لدى مصادر القوة بالنسبة له مثل الأب والأم حيث يُصاب عندها بصدمة عصبية قد تؤثر على قدراته العقلية.

أما الآثار بعيدة المدى فغالباً ما تكون على صورة مشاعر يختزنها الطفل في لا وعيه تظهر أثناء اللعب أو الرسم، فنلاحظ أنه يرسم مشاهد مثل رسم أشخاص يتقاتلون أو يتعرضون للموت والإصابات، وأدوات عنيفة أو طائرات مقاتلة وقنابل ومنازل تحترق، أو مخيمات، ويميل بعض الأطفال إلى اللعب بالمسدسات واقتناء السيارات والطائرات الحربية، إضافة إلى مشاعر الطفل المفعمة بالعنف والكراهية والشك، أو اليأس والقلق المستمر، ومن تلك الآثار أيضاً:

١- نوبات من الخوف والفزع.

٢- اختلاط المفاهيم بين الصح والخطأ، الحرب والسلام، الجار والعدو.

٣- فقدان السلام النفسي والتعرّض لصراعات نفسية داخلية وما ينشأ عنها من فقدان الثقة بالنفس.

٤- تقهقر فيما كان قد اكتُسب بفعل النمو مثل الرجوع إلى التبول اللاإرادي، مص الأصابع، التلعثم وسواها من تشوّهات سلوكية.

٥- الالتصاق الدائم بالوالدين، أو المسؤولين عن رعايته.

٦- الانزواء وعدم الرغبة في التواصل.

٧- السلوك العدواني تجاه الأشخاص أو الأشياء أو حتى تجاه الذات.

٨- ضعف التركيز وتشتت الانتباه حيث الشرود فيما حدث ومحاولة فهمه.

٩- اضطراب علاقته بالسلطة وممثليها من الأسرة والمعلمين، ويظهر هذا الاضطراب إما في الانصياع الزائد خوفاً من العقاب وفقدان التواصل معهم الذي يؤمنه في الفترة الحالية، أو الرفض التّام تعبيراً عما يُعانيه داخلياً.

١٠- تغيّر بعض القيم الاجتماعية عند الأطفال مثل قيمة الصدق والأمانة، والثقة بالنفس، وقيمة المبادئ والتعاون، وقيمة الإيثار والتضحية في سبيل الآخرين.

حجم الكوارث المتعددة داخل المجتمع السوري كمعضلة بناء الدولة ونظامها السياسي وإعادة بناء النظام المؤسساتي يدفع بضرورة معالجة الآثار النفسية للحرب على الأطفال إلى موقع هامشي

خامساً- الآثار المستقبلية:

إذا كانت المشكلة الرئيسية هي الحرب، فإن ما يلي الحرب من ظروف سياسية واجتماعية ومؤسساتية هو ما يلعب الدور الحاسم في تقليل آثارها المستقبلية، وفي الحالة السورية، فإن تجاوز آثار الحرب على الأطفال ليس أمراً معزولاً عن سياق التطورات التي ستحكم بناء الدولة، أو بناء المؤسسات، أو تحديد سلم الأولويات للقضايا التي تحتاج إلى معالجات علمية وطبية.

إن ما يزيد الوضع مأساوية في المجتمع السوري أن حجم الكوارث المتعددة، يدفع بضرورة معالجة الآثار النفسية للحرب على الأطفال إلى موقع هامشي، فهناك معضلات كبرى برزت خلال العام الماضي، منها معضلة بناء الدولة ونظامها السياسي وإعادة بناء النظام المؤسساتي، في الوقت الذي تعاني منه المؤسسات الطبية -على سبيل المثال لا الحصر- من حالة إهمال، ونقص كبير في الكوادر، وغياب الخطط الواضحة للتطوير، ونقص التمويل، فكيف الحال إذن مع القضايا المرتبطة بالآثار النفسية للحرب التي عانى منها جيل كامل من الأطفال.

سادساً- استنتاجات:

١- أدّت الحرب السورية إلى تفكيك البنية الاجتماعية الحاضنة للطفل، ما ساهم في انتشار ظواهر خطيرة مثل التسوّل، وعمالة الأطفال، والتجنيد القسري.

٢- تحوّلت عمالة الأطفال من حالة استثنائية إلى ظاهرة شبه بنيوية، مرتبطة بشكل مباشر باستمرار الفقر وانهيار مصادر الدخل الأسري.

٣- أسهمت بيئة الحرب في إنتاج أنماط سلوكية ونفسية مضطربة لدى الأطفال، تتراوح بين الخوف المزمن، والعنف، والانطواء، وفقدان الثقة.

٤- يُعدّ حرمان الأطفال من التعليم أحد أخطر التداعيات، لما يحمله من آثار طويلة الأمد على مستوى التنمية البشرية وإعادة إنتاج الفقر والتخلّف.

٥- أدّى تجنيد الأطفال وإشراكهم في النزاعات المسلحة إلى تشويه منظومة القيم لديهم، وخلق قابلية أعلى للانخراط في العنف والجريمة مستقبلاً.

٦- تتجاوز آثار الحرب الجانب الآني لتترسّخ في اللاوعي الجمعي للأطفال، بما ينذر بظهور أزمات نفسية واجتماعية ممتدة عبر الأجيال.

٧- إن معالجة آثار الحرب على الأطفال لا يمكن فصلها عن مسار إعادة بناء الدولة ومؤسساتها، بل تمثّل جزءاً أساسياً من هذا المسار.

٨- استمرار تهميش قضايا الطفولة لصالح أولويات سياسية أخرى سيؤدي إلى إعادة إنتاج بيئة النزاع وعدم الاستقرار مستقبلاً.

العدد (٤) ٤ / نيسان - أبريل/ ٢٠٢٦
صحيفة صادرة عن الحزب الدستوري السوري

الزراعة في سوريا:
من ركيزة للاستقرار إلى اقتصاد هشّ متعدد الأزمات

هيئة التحرير - "حدّس"

تأتي موجة الغلاء الحادة التي تضرب اليوم أسعار الخضار والفواكه في الأسواق السورية، كمؤشر مباشر على عمق الاختلال الذي يعيشه القطاع الزراعي، لا كظاهرة طارئة أو موسمية، فارتفاع الأسعار بهذا الشكل غير المسبوق لا يعكس فقط أزمة في العرض والطلب، بل يكشف عن تآكل البنية الإنتاجية الزراعية، وتراجع قدرة هذا القطاع على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.

ولم يكن القطاع الزراعي في سوريا مجرّد نشاط اقتصادي تقليدي، بل شكّل لعقود أحد أعمدة الاستقرار الاجتماعي والسياسي، نظراً لارتباطه المباشر بمعيشة ملايين السكان، خصوصاً في الأرياف. قبل عام ٢٠١١، كان هذا القطاع يساهم بنسبة معتبرة في الاقتصاد الوطني ويوفر فرص عمل واسعة، ما جعله أحد صمّامات الأمان في مواجهة الأزمات. غير أن التحولات العنيفة التي شهدتها البلاد منذ ذلك التاريخ أعادت تشكيل هذا القطاع بصورة جذرية، ليغدو واحداً من أكثر القطاعات تضرراً وتعقيداً.

إن الارتفاع الحاد في أسعار الخضار والفواكه في سوريا ليس نتيجة ظرفية مرتبطة بموسم زراعي أو خلل مؤقت في الأسواق بل هو انعكاس مباشر لأزمة بنيوية تضرب كامل سلسلة الإنتاج

اقتصاد الأسعار: لماذا ترتفع الخضار والفواكه بهذا الشكل؟

لا يمكن فهم الارتفاع الحاد في أسعار الخضار والفواكه في سوريا بوصفه نتيجة ظرفية مرتبطة بموسم زراعي أو خلل مؤقت في الأسواق، بل هو انعكاس مباشر لأزمة بنيوية تضرب كامل سلسلة الإنتاج الزراعي. فالتضخم في أسعار هذه السلع يبدأ من الحقل، حيث يواجه المزارع ارتفاعاً غير مسبوق في تكاليف المدخلات، من أسمدة ومحروقات وأجور نقل، وصولاً إلى صعوبات التسويق.

وتكشف الأرقام الحديثة عن حجم هذا التحول، ففي أسواق دمشق خلال عام ٢٠٢٦، تراوح سعر كيلو البندورة بين ٩ آلاف و١٢ ألف ليرة سورية، والخيار بين ١٤ ألف و٢٠ ألف ليرة، بينما وصل سعر الكوسا إلى نحو ٣٠ ألف ليرة في بعض الفترات، والباذنجان بين ١٠ آلاف و١٥ ألف ليرة، في حين سجل الليمون مستويات مرتفعة وصلت إلى ٢٠ ألف ليرة للكيلوغرام الواحد. حتى الخضار الأساسية الأقل كلفة نسبياً، مثل البطاطا، لم تسلم من الغلاء، إذ تراوحت بين ٥ آلاف و٨ آلاف ليرة، وهو ما يعكس تضخماً واسع النطاق طال مختلف السلع الزراعية.

كما أن تراجع المساحات المزروعة ببعض المحاصيل الأساسية، نتيجة انخفاض الجدوى الاقتصادية، أدى إلى تقلّص العرض في الأسواق، ما يخلق فجوة بين الإنتاج والاستهلاك تُترجم سريعاً إلى ارتفاع في الأسعار. ويُضاف إلى ذلك تعدد الوسطاء في حلقات التوزيع، ما يضاعف الأسعار بين المنتج والمستهلك النهائي.

ولا يمكن إغفال أثر تدهور القدرة الشرائية، الذي يجعل أي ارتفاع -حتى لو كان محدوداً- يبدو كقفزة كبيرة في نظر المستهلك، حيث باتت كثير من الأسر تشتري الخضار بكميات محدودة جداً بعد أن كانت تُشترى بالكيلوغرامات.

بهذا المعنى، فإن موجة الغلاء الحالية ليست سوى نتيجة طبيعية لمسار طويل من تراجع الإنتاج، وارتفاع التكاليف، وغياب سياسات فعالة لضبط الأسواق أو دعم المنتجين، ما يجعل أزمة الأسعار مرآة مكثفة لأزمة القطاع الزراعي ككل.

ساهمت العقوبات الاقتصادية في تعقيد المشهد أكثر، من خلال الحدّ من تدفق المعدات الزراعية والمواد الأساسية

تفكك البنية الزراعية تحت ضغط الحرب:

تركّزت العمليات العسكرية خلال سنوات الصراع في المناطق الريفية، وهي الحاضنة الأساسية للإنتاج الزراعي، الأمر الذي أدى إلى خروج مساحات واسعة من الأراضي من دائرة الاستثمار. ولم يقتصر التأثير على الأرض فقط، بل طال البنية التحتية الإنتاجية بكاملها، من شبكات الري إلى الثروة الحيوانية والمرافق الخدمية المرتبطة بها.

ومع تراجع قدرة المؤسسات الرسمية على دعم الفلاحين، وتزايد صعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج، دخل القطاع في حلقة من الانكماش المتسارع. وقد ساهمت العقوبات الاقتصادية في تعقيد المشهد أكثر، من خلال الحدّ من تدفق المعدات الزراعية والمواد الأساسية مثل الأسمدة وقطع الغيار.

تشير التقديرات إلى خسائر مالية ضخمة طالت هذا القطاع، سواء على مستوى الأصول أو الإنتاج، ما يعكس حجم الانهيار الذي أصاب منظومة كانت تشكّل في السابق أحد أعمدة الاقتصاد الوطني. كما أن كلفة إعادة التأهيل تبدو مرتفعة للغاية، وهو ما يطرح تحديات كبيرة أمام أي خطط إنعاش مستقبلية.

الأمن الغذائي: أزمة تتجاوز الإنتاج

رغم بعض التحسن النسبي في الوضع الأمني خلال السنوات الأخيرة، إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل حقيقي على مؤشرات الأمن الغذائي. إذ باتت شريحة واسعة من السكان غير قادرة على تأمين احتياجاتها الغذائية الأساسية، ما يضع البلاد ضمن قائمة الدول الأكثر هشاشة في هذا المجال.

ولا يرتبط هذا التدهور فقط بانخفاض الإنتاج، بل أيضاً بتراجع القدرة الشرائية وارتفاع تكاليف الغذاء، وهو ما يحوّل الأزمة الزراعية إلى أزمة معيشية شاملة.

القمح: من الاكتفاء إلى الارتهان الخارجي

يُعد القمح المؤشر الأوضح على التحولات التي أصابت القطاع الزراعي، فبعد أن كانت سوريا تحقق مستويات إنتاج مريحة، تراجعت الكميات بشكل حاد، ما دفع السلطات إلى الاعتماد على الاستيراد لتغطية النقص.

هذا التحول لا يحمل أبعاداً اقتصادية فحسب، بل يمتد إلى أبعاد سياسية واستراتيجية، إذ يضع الأمن الغذائي في دائرة التأثر بالتقلبات الدولية، سواء من حيث الأسعار أو سلاسل التوريد. كما أن التنافس بين القوى المسيطرة على مناطق الإنتاج، خاصة في الشمال الشرقي، يعكس تسييس هذا المورد الحيوي.

القطن: انهيار سلسلة إنتاج كاملة

لم يكن تراجع إنتاج القطن مجرد انخفاض في محصول زراعي، بل أدى إلى تفكك سلسلة صناعية متكاملة كانت تشكل أحد أعمدة الاقتصاد السوري. فمع تراجع الجدوى الاقتصادية لزراعته، نتيجة ارتفاع التكاليف ونقص الموارد المائية، اتجه المزارعون إلى بدائل أقل كلفة، ما أدى إلى تقلص المساحات المزروعة بشكل حاد.

تتمة في الصفحة (١٣)

(تتمة)

هذا التحول انعكس مباشرة على الصناعات النسيجية، التي فقدت جزءاً كبيراً من مدخلاتها المحلية، وتراجعت معها شبكة واسعة من الأنشطة المرتبطة بها.

اختلال خريطة المحاصيل

تشير التغيرات في أنماط الزراعة إلى تحول واضح في أولويات الإنتاج، فقد شهدت العديد من المحاصيل الأساسية تراجعاً في المساحات والإنتاج، في حين برزت محاصيل أخرى نتيجة اعتبارات الكلفة والربحية.

كما أن بعض الزراعات التقليدية التي كانت تمثل جزءاً من الأمن الغذائي اليومي أصبحت أقل حضوراً، وهو ما يعكس تحوّلاً في سلوك المنتجين نحو تقليل المخاطر بدلاً من تعظيم الإنتاج.

تحول المزارعين نحو الزراعات الأكثر ربحية يشير إلى فقدان الثقة بالسياسات الزراعية القائمة، وعجزها عن حماية الإنتاج المحلي أو ضمان تسويقه

تحولات نوعية: من الحمضيات إلى الزراعات البديلة

في المناطق الساحلية، ظهرت اتجاهات جديدة في الزراعة، حيث بدأ المزارعون بالتخلي عن بعض المحاصيل التقليدية مثل الحمضيات، لصالح زراعات أكثر ربحية وأقل مخاطرة، بما في ذلك الفواكه الاستوائية.

هذا التحول لا يعكس فقط تغيراً اقتصادياً، بل يشير أيضاً إلى فقدان الثقة بالسياسات الزراعية القائمة، وعجزها عن حماية الإنتاج المحلي أو ضمان تسويقه.

كلفة الإنتاج: العامل الحاسم

أحد أبرز العوامل التي تقف وراء تراجع الإنتاج يتمثل في الارتفاع الكبير في تكاليف الزراعة، سواء من حيث الأسمدة أو المحروقات، فالمزارع بات يواجه معادلة صعبة بين كلفة مرتفعة وعائد غير مضمون، ما يدفعه في كثير من الأحيان إلى تقليص نشاطه أو تغييره.

كما أن أزمة الطاقة تمثل عائقاً بنيوياً، نظراً لاعتماد العمليات الزراعية بشكل كبير على الوقود، سواء في الري أو النقل أو الحصاد.

التغير المناخي: تهديد طويل الأمد

إلى جانب العوامل الاقتصادية والسياسية، يبرز التغير المناخي كعامل ضاغط إضافي، فقد أدى تراجع الهطولات المطرية وارتفاع درجات الحرارة إلى تفاقم ظاهرة الجفاف، ما أثر سلباً على الموارد المائية والإنتاج الزراعي.

كما أن التغيرات المناخية المتطرفة، سواء في شكل موجات جفاف أو أمطار غزيرة، تساهم في زيادة هشاشة القطاع، وتضعه أمام تحديات يصعب التكيف معها في ظل ضعف الإمكانات.

الزراعة والسياسة: من إدارة الموارد إلى صراع الشرعية

في سياق المرحلة الانتقالية التي أعقبت انهيار نظام بشار الأسد، لم يعد القطاع الزراعي مجرد مجال للإنتاج، بل إلى حقل اختبار لمدى وعي سلطة الأمر الواقع بالأزمة الغذائية الحادة التي تمر بها البلاد، وانعكاساتها على الحياة اليومية للمواطنين، في ظل ضعف القدرة الشرائية، وقلة فرص العمل.

أزمة القطاع الزراعي تتجلى في ثلاثة مستويات مترابطة.

١- على مستوى السيطرة على الموارد: حيث أصبحت مناطق الإنتاج الزراعي الرئيسية، محور تنافس بين قوى مختلفة، ما يحوّل الإنتاج الزراعي إلى أداة نفوذ سياسي واقتصادي في آن واحد.

٢- على مستوى السياسات العامة: إذ يعكس غياب استراتيجية زراعية واضحة حالة الارتباك المؤسسي، حيث تُدار العملية الزراعية من دون خطة واضحة ومتكاملة، في ظل غياب أي رؤية تنموية عامة.

٣- على مستوى الشرعية السياسية: أمضت السلطة أزيد من عام على وجودها في السلطة وهي تسعى إلى تأمين شرعيتها من الخارج، وارتكبت مجازر بحق مدنيين في الساحل والسويداء، من دون الالتفات إلى أن جزءاً أساسياً من الشرعية مرتبط بقدرتها على إحداث حالة اكتفاء زراعي، تنعكس في وفرة المعروض من المنتجات الزراعية، بأسعار تتناسب مع دخل المواطن السوري.

ضمن هذا الإطار، لا يمكن فصل أزمة الزراعة عن أزمة الحكم نفسها. ففشل إدارة هذا القطاع لا يؤدي فقط إلى تراجع الإنتاج، بل يساهم في إعادة إنتاج عدم الاستقرار، عبر تغذية الهجرة الداخلية، وتوسيع الاقتصاد غير الرسمي، وزيادة اعتماد السكان على شبكات بديلة خارج إطار الدولة.

أدى تعدد مناطق النفوذ إلى تفكيك وحدة السوق الزراعية ما خلق أنماطاً متباينة من الإنتاج والتسعير

خلاصة واستنتاجات

أولاً- انهيار الدور الاقتصادي التقليدي للزراعة

لم يعد القطاع الزراعي في سوريا يؤدي وظيفته كرافعة للإنتاج الوطني، بل تحوّل إلى قطاع متراجع يعتمد على الحد الأدنى من الاستمرار، نتيجة تآكل بنيته الإنتاجية وفقدان مقومات الاستقرار.

ثانياً- تفكك الجغرافيا الزراعية

أدى تعدد مناطق النفوذ إلى تفكيك وحدة السوق الزراعية، ما خلق أنماطاً متباينة من الإنتاج والتسعير، وأضعف قدرة أي سلطة مركزية على إدارة هذا القطاع بفعالية.

ثالثاً- تحوّل الأمن الغذائي إلى مسألة سيادية

لم يعد تأمين الغذاء قضية اقتصادية فقط، بل أصبح مرتبطاً مباشرة بالسيادة الوطنية، في ظل الاعتماد المتزايد على الاستيراد والتعرض لتقلبات الأسواق الدولية.

رابعاً- اختلال الحوافز الإنتاجية للمزارعين

دفعت الكلفة المرتفعة وعدم استقرار الأسعار المزارعين إلى العزوف عن زراعة محاصيل أساسية، أو التحول نحو بدائل أقل مخاطرة، ما يهدد التوازن الزراعي على المدى الطويل.

خامساً- صعود اقتصاد زراعي غير منظم

ساهم ضعف المؤسسات في توسع دور الوسطاء والسوق السوداء، ما أدى إلى تشوهات كبيرة في الأسعار، وانفصال متزايد بين المنتج والمستهلك.

سادساً- التغير المناخي كمضاعف للأزمة

لم يعد المناخ عاملاً ثانوياً، بل أصبح عنصراً ضاغطاً يسرّع من تدهور الموارد الطبيعية، ويزيد من هشاشة الإنتاج الزراعي في بيئة تعاني أصلاً من ضعف التكيف.

سابعاً- الزراعة كاختبار لشرعية السلطة الانتقالية

يمثل نجاح أو فشل إدارة القطاع الزراعي معياراً حقيقياً لقدرة السلطة الجديدة على الحكم، نظراً لارتباط هذا القطاع المباشر بحياة السكان واستقرارهم اليومي.

ثامناً- غياب رؤية إنقاذ شاملة

تكشف مجمل المؤشرات عن غياب استراتيجية متكاملة لإعادة بناء القطاع الزراعي، ما يجعل التدخلات الحالية أقرب إلى إدارة أزمة مستمرة، لا إلى مشروع تعافٍ حقيقي.

حدس

ذاكرة المستقبل

العدد (٤) ٤ / نيسان - أبريل/ ٢٠٢٦

صحيفة صادرة عن الحزب الدستوري السوري

أكثم نعيسة...
سيرة رائد من جيل التأسيس للدفاع عن الحريات والديمقراطية

(حدّس) - القسم الثقافي:

تعمل صحيفة "حدّس" عبر نافذتها "ذاكرة المستقبل" على تقديم إطلالات على سير روّاد ورائدات زمن مقاومة الطغيان الأسدي، وفاءً لهم، ودفاعاً عن الذاكرة الوطنية الديمقراطية في مواجهة محاولات شطبها. وهي عملية تلاقت عليها، بطرق مختلفة، إرادة النظام الاستبدادي المنهار وسلطات الأمر الواقع اللاحقة.

وفي نافذتنا الأولى، نطلّ على تجربة رائد من رواد إعادة التأسيس في سوريا، كان له إسهام في تشكّل اليسار الجديد في أواخر الستينيات وبدايات السبعينيات من القرن الماضي، كما كان له دور حاسم في إعادة تأسيس العمل من أجل حقوق الإنسان في سوريا.

وُلد أكثم نعيسة عام ١٩٥١ في اللاذقية، ودرس الحقوق، وتنقّل في شبابه بين بغداد والقاهرة. هناك، كما أفادنا شقيقه غياث نعيسة، الطبيب والكاتب اليساري الثوري: "تشاركنا سنوات قليلة من الدراسة سوياً في بغداد والقاهرة، ولكن أكثر من ذلك، تشاركنا مسيرة طويلة من العمل السياسي المشترك"، مضيفاً أن تلك البدايات شهدت تشكّل حلقات ماركسية "لم تحمل اسماً خاصاً بها"، لكنها اتسمت بميول مناقضة للشيوعية الرسمية، وبتوجه نقدي واضح تجاه التجربة السوفياتية والستالينية.

ويضيف غياث، واصفاً تلك المرحلة المبكرة: "كان أكثم دينامو المشروع". في إشارة إلى دوره في تحريك تلك الحلقات وتوسيع تأثيرها، قبل أن تنفتح على الحوار مع رابطة العمل الشيوعي، وصولاً إلى اندماج جزء كبير منها فيها، حيث لعب أكثم دوراً فاعلاً في هذا المسار التنظيمي والسياسي.

من التبنّي إلى الصدام:

في تلك البدايات، لم يكن الانخراط السياسي خياراً عابراً، بل مساراً يتطلب استعداداً للمواجهة. ويُتابع غياث نعيسة روايته قائلاً: "في الثاني من شباط عام ١٩٨٢، اعتُقل أكثم من مكتبه في اللاذقية مع العشرات من مناضلي ومناضلات اليسار"، مضيفاً أنه "تعرّض لتعذيب وحشي أدّى إلى شلل نصفي، تعافى منه بعد أشهر".

السجن ليس مجرد عقوبة قاسية بل مختبر لإعادة التفكير في الأفكار الكبرى وإعادة النظر في جدوى الأيديولوجيات المغلقة عندما تصطدم بواقع الاستبداد العاري

ولم يكن هذا الاعتقال حادثة منفصلة، بل بداية مسار طويل. إذ يوضح غياث أن الاعتقالات تكررت لاحقاً، في سياق استهداف ممنهج للنشاط السياسي، وهو ما تؤكده تقارير حقوقية دولية تشير إلى أنه قضى سنوات طويلة في السجن بسبب نشاطه السياسي والحقوقي.

من السجن إلى إعادة التحديد:

السجن، كما تتقاطع الشهادات، لم يكن مجرد عقوبة، بل مساحة لإعادة التفكير. يقول جوان يوسف، الناشط الحقوقي الكردي السوري: "السجن ليس مجرد عقوبة قاسية، بل مختبر لإعادة التفكير في الأفكار الكبرى"، مضيفاً أن هذه التجربة "تعيد النظر في جدوى الأيديولوجيات المغلقة عندما تصطدم بواقع الاستبداد العاري".

وفي توصيف أكثر اتساعاً، يرى جوان أن أكثم "عاش هذه المفارقة بكل تفاصيلها"، متنقلاً "من حلم التغيير الجذري إلى الدفاع عن أبسط حقوق الإنسان"، في مسار يعكس انتقالاً فرضته التجربة لا المراجعة النظرية وحدها.

آمارجي

لجان الديمقراطية السورية

وفي هذا السياق، يوضح حسام ميرو، الكاتب والأمين العام للحزب الدستوري السوري، أن هذا التحول جاء "في لحظة دولية فارقة، انهار فيها الاتحاد السوفياتي، تاركاً أسئلة كبرى أمام اليسار"، مضيفاً أن أكثم اختار في تلك اللحظة "العمل من أجل الحريات والديمقراطية، في وقت كانت فيه السياسة تتراجع وتضعف فيه الأحزاب".

التأسيس كخيار:

هذا التحول لم يبقَ في حدود القناعة، بل تُرجم إلى فعل. فبحسب ما أفادنا حسام ميرو، اتجه أكثم إلى التأسيس، "مستكملاً خطّ التأسيس الذي دأب عليه دائماً"، في إشارة إلى دوره في إطلاق لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا عام ١٩٨٩، وهي تجربة رفعت، كما يرد في شهادات معاصريها، قضايا المعتقلين والحريات العامة إلى واجهة الفعل العام لسنوات طويلة.

ويشير غياث نعيسة إلى أن هذا المسار لم يكن أقل كلفة، إذ "تعرّض أكثم مرةً أخرى للاعتقال عام ١٩٩٢، وقضى سنوات طويلة في السجون"، في تكرار لمسار بات سمة ثابتة في حياته، حيث يتلازم الفعل العام مع القمع المباشر.

الفعل العلني وثمنه:

مع مطلع الألفية، عاد أكثم إلى المجال العام بشكل أكثر وضوحاً. ويستعيد غياث هذه المرحلة قائلاً: "تابع نضاله الديمقراطي، وبالأخص الحدث الفريد للمظاهرة أمام مجلس الشعب عام ٢٠٠٤"، وهو ما أدّى إلى اعتقاله مجدداً ومحاكمته.

ويختصر غياث هذه الدورة بعبارة دالة: "نشاطٌ واحتجاجٌ ديمقراطي يليه اعتقال"، وهي صيغة تكاد تختزل إيقاع حياة امتدت بين الفعل والقمع.

أكثم نعيسة ظل متمسكاً بأولوية الحريات والديمقراطية في أي نظام سياسي في وقت تجاهلها كثر ممن قضوا عمراً في النضال من أجلها

المفارقة: حلم بسيط، ثمن باهظ

في قراءة لاحقة لمسيرته، يقول جوان يوسف: "حمل حلماً كبيراً في زمن كان الحلم جريمة"، قبل أن يوضح المفارقة: "هذا الحلم، بمعايير الدول التي تحترم مواطنيها، يبدو بسيطاً وبديهياً، مجرد حق طبيعي لا يحتاج إلى تضحيات".

ويضيف أن هذا الحلم، في السياق السوري، تحوّل إلى "مشروع نضالي مكلف جداً"، وأن أكثم ظل يحمل هذا التوتر بين ما هو بديهي إنسانياً وما هو مستحيل سياسياً، حتى في مراحله الأخيرة.

ما بعد ٢٠١١: الثبات في لحظة الالتباس

في السنوات الأخيرة، ازدادت تعقيدات المشهد. يقول حسام ميرو إن أكثم ظل متمسكاً "بأولوية الحريات والديمقراطية في أي نظام سياسي"، في وقت "تجاهلها كثر ممن قضوا عمراً في النضال من أجلها"، مضيفاً أن بعضهم، مع تغيّر موازين القوى، اعتبر أن نضاله قد تحقق، وذهب إلى دعم سلطات جديدة.

ويتابع حسام أن أكثم، بعد استبعاده من هيئات المعارضة الرسمية، "ذهب نحو تأسيس أمارجي، مستكملاً خطّ التأسيس الذي دأب عليه دائماً"، في استمرار لمسار لم ينقطع، رغم التحولات والخيبات.

مات أكثم نعيسة قبل أن يرى الحلم الذي انتظره طويلاً، كما أفادنا جوان يوسف، مستعيداً نهاية رجل عاش عمره في ملاحقة هذا الحلم.